جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
فرع علوم مالية و محاسبة تخصص مالية المؤسسة
بعنوان:

إدارة المخاطر المالية كمدخل لمنح القروض المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA 2019_2018

من إعداد الطالبتين :
آل سيد الشيخ صليحة
سيراج مريم

تحت إشراف :د. سلماني عادل
الأستاذ المساعد: بن أوذينة بو حفص.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن سانية عبد الرحمان	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
سلماني عادل	أستاذ أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
مرسلي نزيهة	أستاذ ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019 / 2020

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
فرع علوم مالية و محاسبة تخصص مالية المؤسسة
بعنوان:

إدارة المخاطر المالية كمدخل لمنح القروض المصرفية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA
2019_2018

من إعداد الطالبتين :
آل سيد الشيخ صليحة
سيراج مريم

تحت إشراف : د. سلماني عادل
الأستاذ المساعد: بن أوذينة بو حفص

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن سانية عبد الرحمان	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
سلماني عادل	أستاذ أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
مرسلي نزيهة	أستاذ ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019 / 2020

الإهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها...إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها...إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.

إلى والدتي العزيزة

إلى من أحمل اسمه بكل فخرا واعتزاز... إلى من كد وتعب من أجل أن أتعلم بالراحة والهناء...

إلى الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح...

إلى والدي العزيز رحمه الله

إلى كبير عائلتي أخي الغالي حبيبي وسندي وعزوتي في هذه الحياة .

إلى كل من دمهم يسري في عروقي "إخوتي " أحباب قلبي .

إلى زوجة أخي حفظها الله

إلى اعزاء قلبي " حسام الدين ،طه ،ياسمين ،خليل ،ياسين ،عفاف، هناء، فاطمة الزهراء، النذير، محمد والصغير محمد .

حفظهم الله جميعا وأحاطهم برعايته وحفظه .

إلى جميع الأهل والأقارب كل باسمه"

إلى من شاركتني هذا العمل زميلتي وصديقتي الغالية "سيراج مريم "

وإلى كل من علمني أن ازرع بدربي الأمل بدل اليأس، إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم الصفحات لذكرهم جميعا كل باسمه أهدي ثمرة عملي هذا.

آل سيد الشيخ صليحة

الإهداء

الحمد لله رب العرش العظيم الذي جاد علينا بنور العلم فأنعم علينا وأزكى الصلاة والسلام على صفيه وخليله محمد صلى الله عليه وسلم .

الى الذي وهبني كل مايملك حتى أحقق له آماله الى من دفعني نحو النجاح الى سندي في الحياة الى رمز الحب ومعناه وصوته وصداه ....وروحه ومعناه الى صاحب الفكر المستنير الى من كان له الفضل في بلوغي التعليم العالي

أبي الغالي

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والحنان الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من أنارت دربي بدعواتها الى أغلى ما في الوجود

أمي الغالية

أسال الله أن يحفظهما ويديم لهما الصحة والعافية

الى جدتي الغالية حفظها الله

الى من دمهم يسري في عروقي اخوتي و أخواتي
الى براعم عائلتي :أروى و آلاء وآسيا و رزان ومحمد الطيب

الى من شاركتني هذا العمل صديقتي "آل سيد الشيخ صليحة "وسيراج نوال "

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم الصفحات لذكرهم جميعا كل باسمه

سيراج مريم

شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الإرادة والصبر والمثابرة

على إتمام هاذا العمل المتواضع نتقدم الشكر والعرفان إلى

الأستاذ المشرف" سلماني عادل" الذي كان لنا خير مشرف .

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة

هذه المذكرة فلهم جزيل الشكر على مجهوداتهم ، كما نتفضل بالشكر

والعرفان لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

على معلوماتهم التي كانت عونا لنا في إنجاز هذا البحث ونخض بالذكر

الدكتور "بن أوذينة بوحفص".

إلى كل من ساعدنا من بعيد وقريب على إنجاز هذا العمل.

وفي الأخير نحمد الله جلا وعلا الذي انعم علينا بإنهاء هذا العمل.

ونسأله أن يجعل عملنا هذا صالحا لوجهه الكريم وأن ينفع به كل من يقرأه.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة إدارة المخاطر المالية في توجيه وترشيد قرارات إدارة البنك في منح القروض، من خلال معالجة الإشكالية التي تتمحور حول ما مدى فعالية ومساهمة إدارة المخاطر المالية في توجيه وترشيد قرارات منح القروض في المؤسسة المصرفيةBNA ؟ فمن خلال هذا البحث حاولنا إبراز أهم المفاهيم ماهية إدارة المخاطر المالية وأهدافها نظريا وآلياتها المتبعة تطبيقيا ومحاولة شرح الإطار المفاهيم لعملية منح القروض في المؤسسة المصرفية وأبرز متطلباتها.

وبعدما تم التطرق إلى الدراسة الميدانية حاولنا إعطاء صورة أكثر وضوحا لما تم تناوله نظريا حيث توصلنا لدراسة لعدة نتائج، من أهمها:

نموذج Altmanهو إحدى نماذج طريقة التنقيط ويعتبر من الطرق الحديثة التي تساهم في ترشيد قرارات منح الإئتمان وبإمكانية تطبيق نموذج Z-Score على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية كما يتميز نموذج Z-Score بتركيبة من النسب المالية المشتقة من مخرجات القوائم المالية للمؤسسات ، ذات العلاقة بتحديد المسار المستقبلي للمؤسسات والتنبؤ بفشلها أونجاحها، مما يجعله نموذجا مناسبا للاستخدام على مستوى البنوك.

الكلمات المفتاحية: القروض، المخاطر المالية، منح القروض، نموذج Altman ، النسب المالية ، طريقة التنقيط.

Abstract :

This study aimed to highlight the role and contribution of financial risk management in directing and rationalizing the bank's management decisions in granting loans, by addressing the problem that revolves around the extent of the effectiveness and contribution of financial risk management in directing and rationalizing loan granting decisions in the BNA banking institution? Through this research, we tried to highlight the most important concepts of financial risk management, its objectives in theory and its applied mechanisms, and try to explain the conceptual framework for the process of granting loans in the banking institution and its most prominent requirements.

And after the field study was discussed and an attempt was made to give a clearer picture of what was being addressed in theory, the study reached several results, the most important of which are:

The Altman model is one of the Dotting method models and is considered one of the modern methods that contribute to rationalizing credit granting decisions and the possibility of applying the Z-Score model to Algerian economic institutions. The Z-Score model is also distinguished by a combination of financial ratios derived from the financial statements outputs of institutions related to determining the path The future of institutions and predicting their failure or success, making it a suitable model for use at the level of banks.

Key words: Loans, Financial Risk, Granting Loans, Altman Model, Financial Ratios, Rating Method.

-الفهرس:

العنوان.....	الصفحة
الإهداء.....	—
الشكر.....	—
الملخص.....	—
الفهرس.....	—
قائمة الجداول.....	—
قائمة المختصرات.....	—
قائمة الملاحق.....	—
مقدمة.....	أ ـ و
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر ومنح القروض المصرفية....	7
تمهيد.....	7
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المالية لدى البنوك	8
المطلب الأول: تعريف ادارة المخاطر المالية.....	8
المطلب الثاني: أهمية وأهداف ادارة المخاطر المالية.....	12
المطلب الثالث: أدوات قياس المخاطر المالية.....	15
المبحث الثاني: آليات منح القروض لدى المؤسسات المصرفية.....	17
المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وأهم شروط صحتها.....	17
المطلب الثاني: ضوابط وشروط منح القروض للبنوك.....	20
المطلب الثالث: سياسات الاقراض وطرق معالجة مخاطرها.....	22

المطلب الرابع :طريقة التنقيط ونماذجها	28
المبحث الثالث :عرض الدراسات السابقة للموضوع	36
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	36
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة العربية	39
المطلب الثالث :المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية.....	42
خاتمة الفصل	44
الفصل الثاني : تقديم اطار الدراسة التطبيقية.....	45
تمهيد.....	
المبحث الأول : المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.....	45
المطلب الأول :طريقة الدراسة	45
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة.....	46
المطلب الثالث :عرض المؤسسة المصرفية محل الدراسة BNA.....	49
المبحث الثاني : مناقشة وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.....	49
المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة	49
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج	54
المطلب الثالث :اختبار فرضيات الدراسة.....	56
خاتمة الفصل	57
الخاتمة.....	58
قائمة المصادر والمراجع.....	60
قائمة الملاحق.....	65

- قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	دلالات النسب المالية المستخدمة في نموذجZ-Score	45
02	حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الأولى في البنك الوطني الجزائريBNA	50
03	حساب قيمة(Z) للمؤسسة الأولى في البنك الوطني الجزائريBNA	51
04	حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الثانية في البنك الوطني الجزائريBNA	51
05	حساب قيمة(Z) للمؤسسة الثانية في البنك الوطني الجزائريBNA.	51
06	حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الثالثة في البنك الوطني الجزائريBNA	52
07	حساب قيمة(Z)للمؤسسة الثالثة في البنك الوطني الجزائريBNA	52
08	حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الرابعة في البنك الوطني الجزائريBNA	52
09	حساب قيمة(Z)للمؤسسة الرابعة في البنك الوطني الجزائريBNA	53
10	حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الخامسة في البنك الوطني الجزائريBNA	53
11	حساب قيمة(Z)للمؤسسة الخامسة في البنك الوطني الجزائريBNA	54
12	حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة السادسة في البنك الوطني الجزائريBNA	54
13	حساب قيمة(Z)للمؤسسة السادسة في البنك الوطني الجزائريBNA	54

- قائمة المختصرات :

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
BNA	**Banque National d'algrie**	البنك الوطني الجزائري
Cs'5	**The customer's creditworthiness**	الجدارة الائتمانية للعميل
Z	**Z-Score**	متغير تابع
A.F.D.C.C	**Association Française des Directeurs et Chefs de Crédit**	الجمعية الفرنسية لمديري ورؤساء الائتمان
ROA	**The ratios of the retrun on assets**	معدل العائد على الأصول
ROE	**Return on owner's equity**	معدل العائد على حقوق الملكية
BIDV	**Vietnam Investment and Development Bank**	بنك الاستثمار والتنمية في الفيتنام
SBV	**Organize the current asset classification**	تنظيم تصنيف الأصول الحالي
CPA	**Crédit populaire d'Algérie**	القرض الشعبي الوطني
BDL	**Banque de dévelopment local**	بنك التنمية المحلية
FR	**Fonds de roulement**	راس المال العامل

- قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
65	أصول ميزانية المؤسسة الأولى لسنة 2019/2018	01
66	خصوم ميزانية المؤسسة الأولى لسنة 2019/2018	02
67	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الأولى لسنة 2019/2018	03
69	أصول ميزانية المؤسسة الثانية لسنة 2019/2018	05
70	خصوم ميزانية المؤسسة الثانية لسنة 2019/2018	06
71	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الثانية لسنة 2019/2018	07
73	أصول ميزانية المؤسسة الثالثة لسنة 2019/2018	09
74	خصوم ميزانية المؤسسة الثالثة لسنة 2019/2018	10
75	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الثالثة لسنة 2019/2018	11
77	أصول ميزانية المؤسسة الرابعة لسنة 2019/2018	13
78	خصوم ميزانية المؤسسة الرابعة لسنة 2019/2018	14
79	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الرابعة لسنة 2019/2018	15
80	أصول ميزانية المؤسسة الخامسة لسنة 2019/2018	16
81	خصوم ميزانية المؤسسة الخامسة لسنة 2019/2018	17
82	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الخامسة لسنة 2019/2018	18
84	أصول ميزانية المؤسسة السادسة لسنة 2019/2018	20
85	خصوم ميزانية المؤسسة السادسة لسنة2019/2018	21
86	جدول حسابات النتائج للمؤسسة السادسة لسنة2019/2018	22

المقدمة

المقدمة :

تعتبر البنوك الدعامة الأساسية لاقتصاديات الدول, لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته, فالبنوك نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الثقة ومواعيد استحقاق حيث تكمن عملياتها في تجميع النقود الفائضة عن الأفراد أو المؤسسات أو الدولة وإقراضها للآخرين , فعملية الإقراض تعد موردا هاما للبنك بحيث يتم اللجوء اليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة كما أن القروض التي تقدمها البنوك تمثل الركيزة لتجهيز المشاريع كما تعد من الادوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية من اجل تمويل مشروعاتها

وكما هو معلوم حسب نشاط البنوك في عملية منح قروض لطالبيها وهذا قد يعرضها لمخاطر بمختلف انواعها بإعتبار أن المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي وعدم التأكد لا يمكن إبعاده أو إلغائه تماما وحيثما تكون هناك عدم تأكد هناك مخاطرة ،قد تكون هذه المخاطر مخاطر مالية تتمثل في ،(المخاطر الائتمانية, مخاطر السوق ،مخاطر التشغيل .....الخ)،تأثر سلبا هذه الأخيرة على البنوك كما أن للمصارف القدرة على تقليل المخاطر المالية وإدارتها لتحقيق الميزة التنافسية، وللتقليص من المخاطر المالية وجب وضع إستراتيجية إدارة المخاطر المالية والتحكم فيها فصياغة هذه الإستراتيجية الخاصة بغرض تحقيق أهداف مصرفية منها ترشيد قرارات منح القروض.

تتمثل إستراتيجية البنوك في منح القروض بحيث أنها تأخذ ضمانات من المؤسسات الطالبة للقرض بالإضافة إلى الدراسة المالية للمؤسسة التي تعتمد على التحليل المالي غير أن هذه الطريقة أصبحت طريقة كلاسيكية تؤدي إلى قرارات غير رشيدة ،مع تقدم العصر ظهرت طرق جديدة في الدراسة المالية للمؤسسة الطالبة للقرض تعتبر طرق فعالة وخالية من النقائص وتؤدي إلى قرارات رشيدة ،إرتأينا في دراستنا إلى كشف الغطاء عن الطريقة الحديثة وهي" طريقة القرض

التنقيطي " التي ظهرت في نهاية القرن العشرين تعتمدها البنوك المتطورة حاليا في دراسة ملفات القروض.

وبناء على ما تقدم ذكره يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي :

-الاشكالية الرئيسية :

ما مدى فعالية ومساهمة إدارة المخاطر المالية في توجيه وترشيد قرارات منح القروض في المؤسسة المصرفية BNA؟

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع نطرح الأسئلة الجزئية التالية :

-الأسئلة الجزئية:

- ما لمقصود بالمخاطر المالية ؟
- كيف تؤثر المخاطر المالية ؟
- ما مدى مساهمة إدارة المخاطر المالية في قرارات منح الإئتمان ؟
- ما لمقصود بنموذج Altman؟وهل يعتمد عليه في قرار منح القروض ؟

-الفرضية الرئيسية :

من أجل تحليل الإشكالية وللإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

1. تؤثر المخاطر المالية على نشاط البنوك .

- الفرضيات الفرعية:

2. يقصد بالمخاطر المالية هو انخفاض في مخاطر الاستغلال.
3. إدارة المخاطر المالية ومدى مساهمتها في تحسين أداء البنوك.

4. نموذجAltman" هومن النماذج التي تزود متخدي القرار البنوك بالمعلومات اللازمة من أجل ترشيد قرارات منح الإئتمان.

-اسباب اختيار الموضوع :

تتلخص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع فيما يلي :

ا- أسباب موضوعية :

-إيجاد طريقة مناسبة وذات تأثير فعال لتفادي المخاطر المالية التي تواجهه .

-استحداث وظيفة خاصة بإدارة المخاطر يكون هدفها التصدي لمختلف المخاطر .

-الانتشار المتزايد لعمليات الإئتمان المصرفي في المقابل زيادة المخاطر لهذه العمليات .

-لطرق المتبعة من قبل البنوك التجارية لمنح القروض المصرفية في ظل وجود مخاطر مالية .

ب- اسباب ذاتية :

- نظرا للاختلاف الملاحظ في تصرف غالبية البنوك فيما يخص الاستعداد والتحضير لمختلف المخاطر المالية، وبين تزايد حجم المخاطر التي تتعرض لها، ظهرت لدينا رغبة ملحة للقيام هذه الدراسة والتعرف على أسباب هذا الاختلاف .

- ميول الشخصية للأعمال المصرفية بالإضافة الى حب التطلع الى كيفية إتخاذ قرارات منح القروض.

- التعمق في هذه الدراسة من خلال الجانب الميداني.

- الأهمية البالغة للموضوع إذ يعالج أهمية ودور إدارة المخاطر المالية كأحد الخطوات الضرورية لمنح القروض في البنوك في ظل الأوضاع الراهنة.

-أهداف الدراسة:

تسعى دراسة هذا الموضوع على العموم لتحقيق جملة من الأهداف المهمة وتتمحور في العناصر التالية:

- العمل على توضيح ماهية إدارة المخاطر المالية وأهدافها نظريا وآلياتها المتبعة تطبيقيا ومحاولة شرح الإطار ألمفاهيمي لعملية منح القروض في المؤسسة المصرفية وأبرز متطلباتها.
- محاولة إبراز دور ومساهمة إدارة المخاطر المالية في توجيه وترشيد قرارات إدارة البنك في منح القروض.
- توعية المؤسسات المصرفية بأهمية القرض التنقيطي ومدى تأثيره على اتخاذ القرارات الرشيدة .
- البحث عن مدى مساعدة الطرق الحديثة (طريقة القرض التنقيطي)لتوجيه قرار منح القروض وسرعتها في اتخاذ القرار العقلاني .
- العمل على إيجاد المتطلبات اللازم توفّرها لتحقيق الأمان والربحية، لإمكانية لمساعدة المشخص المالي والإدارة في كيفية بناء القرارات منح الائتمان.
- توضيح الغاية الأساسية من وجود إدارة المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية في أنها تعمل على تقديم التأكيد والمؤشرات ودراسات الجدوى من منح القروض للزبائن .
- إبراز علاقة الارتباط النوعية والإحصائية بين أوجه المخاطر البنكية وكيفية إدارتها وبين قرارات منح الائتمان.
- إبراز دور إدارة المخاطر المالية كدعامة أساسية في الدراسات لإمكانية منح القروض.

معرفة مدى أثر استخدام أساليب إدارة المخاطر المالية في ترشيد قرارات الإدارة في ما يخص أنشطتها المتعلّقة بمنح القروض المصرفية.

-أهمية الدراسة :

- تتجسد أهمية هاته الدراسة في أن الموضوع له قبول واسع لدى المؤسسات المصرفية لدوره ومكانته والإضافة التي يضفيها لمجالات التسيير المالي والتشغيلي ولخدمة الإدارة، بحيث أنه يبين موقع إدارة المخاطر المالية ومدى مساهمتها في تحسين الأداء الإداري والمالي انطلاقا من خدمة قرارات منح القروض.
- التطرّق إلى الأطر النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة باعتبارهما من محاور تخصص مالية المؤسسة.
- لأهمية الموضوع فقد عمد الباحثون للبحث فيه وذلك سعيا للإحاطة بهذه المخاطر وتوضيح دور البنوك في التصدي إدارة هذه المخاطر المالية.
- كما تستمد هاته الدراسة أهميتها بالنسبة للطلبة والباحثين والمهتمين بجانب إدارة مخاطر البنوك وآليات منح الائتمان، في أنه يمثل قاعدة تعريفية لتبسيط مختلف التطبيقات المهنية لكل من إدارة المخاطر المصرفية واستخدامات مخرجاتها في ترشيد قرارات منح القروض.

- حدود الدراسة :

- **الإطار المكاني:** إقتصرت الدراسة على البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية.
- **الإطار الزماني:** بسبب الظروف التي مرت بها البلاد تم تأخر التربص وبالتالي تأخر الدراسة الميدانية فامتدت الدراسة بين شهر جوان وجويلية ،من أجل معرفة طرق البنك في منح الائتمان على أرض الواقع والوصول الى نتائج البحث.

- صعوبات الدراسة:

لقي إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات تمثلت فيما يلي:

*صعوبة الحصول على الموافقة من المصارف لإجراء دراسة الحالة التطبيقية.

*تحفظ البنك الوطني الجزائري في منح بيانات عملائه على إعتبار انها سرية.

*وباء كورونا غياب وسائل النقل لفترة التربص

-منهج الدراسة:

بغية تحقيق الأهداف والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها، وتبعا لما تمليه متطلبات هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للدراسة، وذلك بالاعتماد على العديد من المصادر والمراجع، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة حالة الجانب العملي للدراسة، من خلال إجراء مقابلات شخصية وجلب بعض البيانات المتعلقة بالمؤسسات التي قامت بطلب القرض من البنك تم الاعتماد على الطرق الإحصائية الحديثة في إتخاذ قرار منح الإئتمان .

-هيكل البحث :

قصد الإلمام بأهم جوانب موضوع البحث، وسعيا منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين حسب الآتي:

الفصل النظري مقسم بدوره إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الاول عموميات حول إدارة المخاطر أما المبحث الثاني تطرقنا الى تعريف القروض وسياسة الاقراض المتبعة وشروط منح القروض، أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة وتحليلها وتوضيح ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

وبعدها انتقلنا إلى الفصل التطبيقي الذي أخذنا فيه دراسة حالة لوكالة غرداية .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لإدارة المخاطر ومنح القروض في المؤسسات البنكية

تمهيد:

إن التطورات التي يشهدها قطاع البنوك، وازدياد الخدمات التي يقدمها وحجم المعاملات وارتفاع حدة المنافسة، بين البنوك أدى إلى إرتفاع وتنوع المخاطر التي تواجهها، غير أن كثيرا ما تتفاقم هذه المخاطر لتتخطى هذا النطاق المسموح به لتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور يسمى الآن منظور إدارة المخاطر المالية الذي يعتبر من المواضيع التي زاد الحديث عنها في الآونة الأخيرة، ولأن الهدف الرئيسي لإدارة البنوك هو تعظيم القيمة السوقية للسهم، من خلال زيادة الربحية، وعليه اصبح من الضروري اهتمام البنوك بالقروض لما لها من تأثير جوهري على إنتاجيتها ،فهي تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته ،فإدارة المخاطر المالية لها دور مهم في عملية منح القروض للمتعاملين مع البنك .

وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي لإدارة المخاطر المالية لدى البنوك.**
- ✓ **المبحث الثاني : آليات منح القروض لدى المؤسسات البنكية.**
- ✓ **المبحث الثالث : عرض الدراسات السابقة للموضوع.**

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي لإدارة المخاطر المالية لدى البنوك .

يتناول هذا المبحث المفاهيم النظرية للمخاطر المالية ،التعريف بها وقياسها واهميتها واهدافها .

المطلب الأول : تعريف ادارة المخاطر المالية

الفرع الأول : تعريف الخطر.

" **الخطر هو الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ**"

يركز التعريف على الاخطار التي يترتب تحققها خسارة مادية اما التي يترتب عليها خسارة معنوية فإنها تخرج عن نطاق دراستنا لأنه يصعب قياسها كميا ويوضح كذلك ان الخسارة تنتج عن حادث مفاجئ , اي غير معلوم تاريخ تحققه وليس للمتخذ القرار إرادة في حدوثه من عدمه .[1]

- **تعريف إدارة المخاطر:**

إدارة المخاطر هي التحديد والتقييم والقرارات المتخذة فيما يتعلق بمعاملة منظمة (أو فرد) معين المخاطر التي تواجهها المنظمة (أو الفرد). يمكن أن تكون عملية رسمية التي تنطوي على إجراءات وتقييمات كمية ونوعية تؤدي إلى المراجعة والقرار المحضر ، أو يمكن أن يكون غير رسمي.[2]

هي مجال التوصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا، كما تمتد إدارة المخاطر إلى تدبير الأموال اللازمة لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل.[3]

وتعتبر كذلك إدارة المخاطر هي التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة، أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر، أو الحد من آثارها، أو التعامل مع هذه الآثار،

1- ممدوح احمد حمزة ،ناهد عبد الحميد ،" **ادارة الخطر والتأمين** " كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،2003 ،ص 14 .

2-Peter, M،Financial risk management: Sources of financial risk and risk assessment،Edinburgh business school, UK Retrieved ،(2016)،p18-

3 – عاطف عبد المنعم واخرون "**تقييم وإدارة المخاطر**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة ،القاهرة،2008 .

حتى تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر، واعداد استراتيجية للسيطرة عليها.[1]

الفرع الثاني : تعريف المخاطر المالية:

– تعتبر المخاطر المالية مصدرها الخسائر المحتملة في الاسواق نتيجة تقلبات المتغيرات المالية ،وتكون هذه المخاطر مصاحبة لنظام الإستدانة (الرافعة المالية)،اي تكون المؤسسة في وضع مالي لا تستطيع مقابلة إلتزاماتها من اصول جاري .

يمكن تقسيم المخاطر الى عامة وخاصة فالعامة ترتبط بأحوال السوق اما الخاصة فترتبط بالمؤسسة عينها او نوع معين من الأصول ،كذلك بالنسبة للمخاطر الخاصة يمكن التحكم بأثار المخاطر ،كما لايمكن ذلك الإجراء بالنسبة للمخاطر العامة .[2]

– وتعتبر كذلك المخاطر المتعلقة بأصول وخصوم المصرف ,ينجم عنها خسائر مالية ،يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة واشراف المستثمرين من قبل ادارة المصرف وفقا لتوجه السوق وحركة الاسعار ،والاوضاع الاقتصادية والعلاقة بين الاطراف ذات الصلة.

يمكن توضيح ما يعنيه هذا المصطلح من خلال التعاريف التالية :[3]

– التعريف الاول :

إن ادارة المخاطر المالية تتضمن القيام يرى Young,Smith,Williams et ,1995 بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وقياسها والتعامل مع مسبباتها والاثار المترتبة عليها وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر هو التمكن من تطوير وتحقيق الأهداف بشكل اكثر فعالية وكفاءة .

[1]– ثائر فتحي ،محمد وهدان ،"**أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية** "،رسالة لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستر ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الزرقاء ،عمان ،2017 ، ص 31 .

[2]– طارق الله خان ،"**إدارة المخاطر –تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** "،الطبعة الأولى،جدة ،2003م،ص29.

[3]–هاجر زراقي،"**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية** "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات على شهادة ماجيستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس – سطيف ،2012,ص64 .

– التعريف الثاني :

يشير.J.B, Finard,1996.إلى ان المخاطر المالية تسعى إلى ثلاث اهداف رئيسية هي :

الوقاية من الخسائر,تعظيم درجة الإستقرار في الأرباح, تدنية تكلفة ادارة الخسائر المحتملة.

– التعريف الثالث :

أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك Cummins,J.D.,et al., ويرى 1998

القرارات تستهدف تغير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية .

بمراجعة التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن مصطلح إدارة المخاطر المالية يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق العائد المتوقع, وذلك بهدف تعظيم قيمة الاصل الذي يتولد عنه هذا العائد.[1]

– تتلخص اهم المخاطر المالية في الانواع التالية :

أولا: المخاطر الائتمانية:

هي مخاطر تخلف الأطراف المقابلة في معاملات القروض ومعاملات المشتقات. وقد كان هذا عادة أكبر خطر تواجهه مؤسسات الإقراض وعادة ما يكون هو المطلوب الذي يحتاج إليه رأس المال التنظيمي ،تحدث مخاطر الائتمان عندما يتعذر على الأطراف المقابلة إعادة تسديد مبادئ القرض وفوائده في الوقت المناسب،عندما لا يتمكن العملاء من سداد قروضهم في الأنشطة المصرفية، يحقق الإقراض معظم الأرباح، إلا أنه يحتوي أيضًا على مخاطر محتملة كبيرة . ويمكن القول أن الإقراض وأخذ الودائع والإقراض أيضا.[2]

ثانيا : مخاطر السيولة:

[1]– محمد على محمد علي ،**إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية (مدخل لتغطية القيم)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه،في الفلسفة في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،مصر، 2005 ، ص–04،– .06

[2] -Linh Nguyen, CreditRisk، Control for loanproducts in commercial banks، (2016)،P07.

تظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الإلتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة ،وتستخدم نسب حقوق الملكية إلى الأصول ،والخصوم إلى الأصول.[1]

السيولة يمكن أن تشير أيضا إلى منظمة لديها القدرة المالية للوفاء التزامات ،على المدى القصير غالبًا ما يكون تقييم السيولة ذاتيًا وينطوي على تقييمات نوعية .[2]

ثالثا : مخاطر السوق :

ترتبط هذه المخاطر بشكل كبير بالخسائر الاقتصادية الراجعة لتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة وهي تشمل كل من : [3]

- ✓ **مخاطر أسعار الفائدة :**

تحدث مخاطر أسعار الفائدة نتيجة للتغير في مستوى اسعار الفائدة في السوق ،وينتج عن ذلك خسائر عند إعادة تقييم الأصول والخصوم ،وهي ديون على قيمة سعر الفائدة في السوق تماما كالسندات

- ✓ **مخاطر اسعار الصرف :**

يتمثل هاذا النوع من المخاطرة في الخسائر التي يتكبدها البنك ،نتيجة للتغيرات في اسعار الصرف ،حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف ،بواسطة مؤشرات او ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية.[4]

- ✓ **مخاطر التسعير :**

---

[1] – طارق عبد العال حماد "**تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة** " الجزء الثاني ،الدار الجامعية ،كلية التجارة ،جامعة عين الشمس ،الإسكندرية ،1999 ،ص 91 .

[2] -Horcher, K, A.ESSENTIALS of Financial Risk Management. Published by John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, (2005),p44.

[3] – طارق عبد العال حماد ،"**المشتقات المالية ،المفاهيم –ادارة المخاطر – المحاسبة** "الجزء الخامس ،الدار الجامعية ،كلية التجارة –جامعة عين الشمس ،2001 ،ص 225–226 .

[4] – سليم بن رحمون –سميحة بوحفص ،"التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية "المجلة الإقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال ،العدد 06 ،جامعة بسكرة ،مارس 2018 م، ص 08 .

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الخسائر التي تحدث في قيم أصول البنك بناء على قوى العرض والطلب والظروف السائدة في السوق ، قد تؤثر هذه الخسائر سلبا على إيرادات البنك وعلى مقدرته على إستقطاب موارد جديدة .[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر المالية لدى البنوك .

1-أهمية إدارة المخاطر المالية:

تكمن أهمية إدارة المخاطر في:

1 -المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة و سياسة العمل.

2 -تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

3 -تطوير إدارة محافظ أوراق المالية، والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية

4 -مساعدة البنك في احتساب كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رسمية أمام البنوك التي لم تستطع قياس و إدارة مخاطرها بطريقة علمية. [2]

2-أهداف إدارة المخاطر المالية :

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي : [3]

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين و الدائنين.

---

[1] – شقيري نوري موسى واخرون ،"ادارة المخاطر "الطبعة الاولى ،دار المسيرة ،عمان ،2012 ،ص 324-325 .

[2]-ايمان باشي ، غالي كريمة ، **أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل و كفاءة أداء البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي الشعبة علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة ،2017،ص 34 .

[3]- خالد وهيب الراوي ،**إدارة المخاطر المالية** ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009 ، ص12

إحكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية و التسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر و علي جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر و تقليلها إلى أدنى حد ممكن و تأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- إن إدارة المخاطر و التخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض و لا يجوز فصلهما ، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

ولإدارة المخاطر المالية أهداف اخرى، يمكن تصنيفها إلى أهداف تسبق الخسارة و أهداف تلي الخسارة كما يلي:

أولا : أهداف تسبق الخسارة.[1]

– الاقتصاد: ويعد أول الأهداف، هنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن، وغني عن الذكر أن الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحوط الكافي من وقوع خسائر يحتمل أن يكون لها آثار كارثية.

– تقليل القلق: ويقصد به تقليل التوتر، والقلق، وراحة البال، التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة.

ثانيا– أهداف تلي الخسارة:

تتضمن الأهداف المهمة التي تلي الخسارة:

[1]- عبد القادر شلالي، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: **"إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم"** في جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة ، 26-2013/11/27م ،ص 02 .

- استمرارية النمو: فالنمو هدف تنظيمي هام، فالوقاية من التهديدات التي تواجهه أحد أهداف إدارة المخاطر، واستراتيجيات هذه الأخيرة، يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.
- إستقرار الأرباح أو المكاسب: حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب.
- المسؤولية الاجتماعية: حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر.

المطلب الثالث: أدوات قياس المخاطر المالية لدى البنوك.

هناك طرق عديدة ومختلفة يمكن استعمالها لقياس المخاطر المالية في البنوك حيث نذكر منها :

– الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

تعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الإهتمام ، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر، ومن أهم هذه الأدوات.

1.1.المدى:

يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام ،اي كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام .[1]

2.1.معامل الاختلاف (معامل التباين):

إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر وهو مقياس نسبي(أو معياري) لدرجة التشتت حيث يربط بين الخطر(مقاسا بالانحراف المعياري) وبين العائد(مقاسا بالقيمة المتوقعة).[1]

[1]- محمد على محمد علي ،مرجع سابق ، ص 14 .

3.1.التوزيعات الإحتمالية:

وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم ، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة ، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها ، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.[2]

4.1.معامل بيتا: هو أحد عوامل قياس مخاطر اي حالة اقتصادية، لكنه لا يقيس الوضع الاقتصادي بشكل مباشر بينما يقيسه بالنسبة لشيء آخر، فعلى سبيل المثال يحسب العلاقة بين قيمة سهم ما بالنسبة لتحرك سوق معين، وهل هناك تأثير ما قد يترتب على أحدهما إذا ما تغير الآخر.[3]

5.1.الإنحراف المعياري:

الإنحراف المعياري هو المقياس الأكثر استخدامًا يتم حسابه على أنه الجذر التربيعي للتباين ، وهو نفسه يمكن اعتباره مقياسًا لعدم اليقين. الانحراف المعياري عادة ما يتم الإشارة إليه بواسطة X ،حيث X تعني المتغير العشوائي، يقال أيضًا أن الانحراف المعياري هو مقياس إحصائي التشتت ، أي مدى انتشار القيم في مجموعة البيانات على نطاق واسع .[4]

– أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية :

وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين ، في الآجال المحددة لاستحقاقها، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات

---

[1]- نسيمة بروال ،**" استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية "**،رسالة مقدمة لنيل ، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إستراتيجية مالية ، جامعة أم البواقي،الجزائر،2010- 2011 ،ص 94.

[2]–https://m.marefa.org ، 23/12/ 2019،h .05:16m

[3]-www.almrsal.com/post23/12/ 2019،h.06:30m

[4] -Rachev, Svetlozar Todorov, et al. A probability metrics approach to financial risk measures. Oxford: Wiley-Blackwell, 2011.p 151.152

المالية التي يمكن الإستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمؤسسة، ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد ما يلي:

نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون ، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل، نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل، نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.[1]

المبحث الثاني :آليات منح القروض لدى المؤسسات البنكية .

تعتمد البنوك على عملية منح القروض للعملاء فيما يتوجب بينهم تطبيق عنصر الثقة لتفادي الأخطار قبل حدوثها.كما سوف نتعرف أكثر من خلال البحث عن القروض المصرفية وشروط وضوابط منحها وسياسات الاقراض وطرق معالجتها .

المطلب الأول:تعريف القروض المصرفية وأهم شروط منحها.

الفرع الأول: تعريف القرض.

القرض اصطلاحا : باللغات الأ وروبية أصل كلمة قرض "credit"جاءت من الكلمة اللاتينية "creditum"المشتقة من الفعل اللاتيني "credere" الذي يعني يعتقد "croire".

القرض لغة: هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة المالية سواء كانت بنك أو مؤسسة مالية و المقترض.[2]

وأيضا بمعنى القطع والقرض ما تعطيه من المال لتقضاه وكسر القاف لغة فيه واستقرض منه طلب منه القرض فأقرضه واقترض منه أخذ منه القرض.[1]

---

[1]– محمد علي محمد علي ، نفس المرجع السابق ،ص 15 .

[2]. شعبان فرج ، **دروس في مقياس العمليات المصرفية وادارة المخاطر** :موجهة لطلبة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بويرة ،2014،2013 .

وقوله تعالى: « وأقرضوا الله قرضا حسنا [2]»

القروض المصرفية :تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال فوائدها العمولات المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في توزيع محددة ,وتدعيم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة وينطوي هدا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية[3].

وتعد القروض المصرفية أحد صور الائتمان المباشر وهو توفير قدر من السيولة النقدية الى الزبون والذي من صوره أيضا الاعتماد المالي وخصم الأوراق التجارية، وللقروض المصرفية أنواع ثلاثة : وهي القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل. [4] ولا تظهر أهمية عملية ادارة المخاطر بشكل واضح الا في القروض المتوسطة أو طويلة الأجل ،لأن المخاطر تزداد كلما ازدادت مدة القرض ، لذلك فان ادارة المخاطر هي جميع العمليات والاجراءات السابقة أو اللاحقة لتحقق مخاطر القروض المصرفية ، والتي تقوم بها الجهة المختصة في المصرف لتجنب أو الحد من الخسائر التي تسببها هذه المخاطر، كما تم وصف القروض المصرفية بأنها آداة أساسية للنهوض بالنمو الاقتصادي.[5]

---

[1]. وجدان على عبد الله ادريس ، **القروض المصرفية وحكمها في الشريعة الاسلامية** دراسة فقهية مقارنة ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستر الآداب في الدراسات الاسلامية تخصص فقه مقارن ، جامعة الجزيرة ، البلد ، ماي 2013، ص 13 .

[2]. سورة المزمل :الآية 20

[3]. اكتفاء عذاب زغير ، **دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة 2010_2016**، باحث أقدم، العراق ، 2017 ، ص 38 .

[4] . ذكرى محمد حسين محمود شاكر أرحام ، **وسائل ادارة مخاطر القروض المصرفية** دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، البلد، السنة التاسعة 2017 ، ص 494.

[5]. وفاء القرصو، شهرزاد بوجمعة ، **تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر** خلال الفترة (1998– 2017) ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ،العدد السادس ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر ، سبتمبر 2018 ، ص 438 .

وأغلب التعريفات ركزت على أهمية القرض باعتباره أداة ائتمان وثقة بين البنك و العميل من حيث العلاقات التي تنشأ بين البنك و عميله ,ويتعهد فيها البنك بأداء التزامات معينة تزيد من ائتمان العميل في مواجهة الغير من ناحية ,ويعتمد فيه البنك على قدرة العميل على القيام بالتزاماته وفاءا بما قد يتكلف به البنك عند تنفيد التزاماته.[1]

الفرع الثاني: شروط منحها :

تتضمن السياسة الائتمانية بالبنك تحدي دا واضحا للشروط ومعايير منح الائتمان المصرفي ، ويتضمن ذلك تحديد الحد الأدنى للجدارة الائتمانية التي يجب توفرها في العميل طالب الائتمان المصرفي وتختلف حدود الجدارة الائتمانية للعميل وفقا لطبيعة نشاط البنك وأهدافه وقدرته على تحمل المخاطر مرتفعة ,حيث يعكس تحدد السياسة الائتمانية لحدود الجدارة الائتمانية للعميل مستوى المخاطر التي يرغب ويقدر البنك على تحملها ,هذا وتحكم الجدارة الائتمانية للعميل خمسة عوامل رئيسية يطلق عليها "Cs5"وهي:[2]

-**المقدرة Capacity** وقدرته على السداد، ولذلك فان الدائن عليه أن يدرس مقدار الدخل المنتظر للمدين.

-**الشخصية Character** أي يجب التحقق عن تاريخ المدين فيما يتعلق بموقفه تجاه التزاماته في مواعيد استحقاقها، معرفة جوانب أخرى من شخصيته ،أن يكون مقامرا مثلا أو سجله في الشرطة ، أصدقائه ومراكزهم المالية والاجتماعية،أو حالات الافلاس الشخصية.[3]

-**النقد ورأس المال CapitaL:**

---

[1]. مولكاف مربوحة ،**النظام القانوني لعملية القرض البنكي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ، ص 8،9 .

[2] . أحمد عبد المنعم محمد شفيق ،**مدخل في ادارة البنوك** ،جامعة بنها ،2007،2008.

[3]. ميراندا زغلول رزق ،**النقود والبنوك** ،جامعة بنها– التعليم المفتوح كلية التحارة ، 2008–2009، ص173 .

-يحدد رأس المال بالرجوع الى الوضع المالي العام للشركة الذي يوضح عن طريق دراسة وتحليل النسب المالية (وخاصة نسب المخاطره) وتحليل حقوق الملكية للشركة.[1]

-**الضمان Callaterd** يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على على القرض ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون ،فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد ، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه ادارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان.[2]

-**الظروف السائدة Conditions** تعد الظروف التي يمر بها البلد وما ينعكس من ذلك على الاقتصاد بصورة عامة له الأثر المهم في منح الائتمان سواءا كان ايجابيا أم سلبيا .[3]

المطلب الثاني : ضوابط وشروط منح القروض للبنوك:

- يجب على المصرف وضع سياسة لمنح الائتمان الاستهلاكي لغايات شراء سيارة أو أثاث أو مستلزمات منزلية متنوعة أو لغايات التعليم أو السياحة أو الحصول على بطاقة ائتمان أو سداد التزامات شخصية ، شريطة الالتزام بما يلي :
  - مراعاة توافق عملة المنح مع عملة مصدر دخل المقترض.
  - أن لا تتجاوز فترة السداد سبع سنوات كحد أقصى باستثناء بطاقة ائتمان .
  - أن لا يتجاوز الائتمان الممنوح لتمويل شراء سيارة ما نسبته 80%من قيمة السيارة .
  - يجب على المصرف اعتماد ضوابط واضحة لعملية كشف الحسابات على أن لا تتجاوز قيمة اجمالي الحسابات المكشوفة بالطلب ما نسبته 5%من اجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة

---

[1]. ميثاق هاتف الفتلاوي ، **ادارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج Sherrod**، أهل البيت ، العدد السادس ،جامعة كربلاء ، ص 70 .

[2]. طارق محمد خليل الأعرج ،**اقتصاديات النقود والبنوك** ،دكتوراه ادارة المصارف ،ص 45.44.

[3] ـ سلوى عبد الجبار عبد القادر ،المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الأول/علمي ، العراق ،2008 ، ص 348 .

للقطاع الخاص لدى المصرف وأن لا تتجاوز مدة الكشف لأي عميل أكثر من 30 يوما .

- يجب على المصرف اعتماد سياسة واجراءات لتسييل الشيكات أو منح ائتمان بضمان شيكات .[1]

حددت مؤسسة ضمان الودائع الأمريكية (مؤسسة أمريكية مقرها في نيويورك ومهامها حماية ودائع الجمهور) النقاط الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسة الائتمانية هي:

3 -أن تتصف السياسة الائتمانية بالمرونة الكافية لاستيعاب التغيرات الاقتصادية المستمرة والتغيرات السريعة في الأنظمة والتعلميات الا أن الخروج عن هذه السياسة يجب أن يكون في حده الأدنى بل يجب أن يبقى استثناءا وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في الاستثناءات.

4 -تصنف بعض الجهات الى قائمة مكونات السياسة الائتمانية القروض التي لا يفضل الدخول فيها لارتفاع مخاطرها أو لعدم خلقها أية قيمة مضافة أو لأنها غير أخلاقية أو غير قانونية أولا تحبذها السلطات الرقابية .

5 -اذا تصفت السياسة بالاسهاب والتفصيل والتحديد ،تصبح الاستثناءات هي الأساس الأمر الذي ينعكس على كفاءة السياسة الائتمانية .

6 -بعض معايير الائتمان تأثيرا أكثر من بعضها الآخر (مثل تلك التي يؤدي خرقها الى خسارة سريعة) فالاستثناءات ذات الأثر الأكبر تضاعف الحاجة الى المتطلبات اللازمة للادارة العليا ومجلس الادارة لاجازتها.[2]

المطلب الثالث :سياسة الاقراض وطرق معالجة مخاطرها :

يقضي الاتجاه التقليدي في السياسة الاقراض بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم القروض قصيرة الأجل التي تستحق خلال عام ,على أن توجه تلك القروض الى أعراض الانتاج الحقيقي أي انتاج السلع.

[1]-cbe.org.eglar3:59Am 2020/01/09

[2]– أنس هشام المملوك ، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية** ، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه فالاقتصاد المالي والنقدي ، جامعة دمشق ، ص 53–54 .

وهو ما يعد تطبيقا لنظرية القروض التجارية أو مبدأ الاقراض الحقيقي.[1]

الفرع الأول:

أولا – تعريف سياسة الاقراض البنكي :

يمكن تعريف سياسة الاقراض بأنها مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض , وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها .

وبناءا على ذلك فان سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عملية الاقراض بمراحلها المختلفة, وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة الى جميع المستويات الادارية المعينة بنشاط الاقراض.[2]

وتعرف على أنها سياسة يتبعها المصرف وتتسم بالمرونة ،وهي ليست سياسة واحدة أو نمطية وانما تصاغ كل سياسة في ضوء أهداف المصرف وهي أهداف تتباين من مصرف لآخر ورغم ذلك فان سياسة الاقراض بشكل عام تحكمها أصول وتقاليد واجراءات تكاد تكون موحدة ، وتهدف الى تحقيق أغراض في مقدمتها سلامة القروض التي يمنحها المصرف ،تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي وتأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها .

كما وتتأثر السياسة الاقراضية بجملة من الأمور هي رأس المال ،الربحية ، استقرار الودائع ،سياسة البنك المركزي ، الأوضاع الاقتصادية السائدة ، شدة المنافسة بين المصارف ، حاجات اقتصاد المنطقة.[3]

ثانيا : الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض.

---

[1]– منير ابراهيم هندي ، **ادارة البنوك التجارية :مدخل اتخاذ القرارات ،الاسكندرية** ، المكتب العربي الحديث ، ط الثالثة ، 2000، ص216.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد ،**البنوك الشاملة عملياتها وادارتها** ، الدار الجامعية ، 2008، ص118–119 .

[3]– مرجع سبق ذكره ،**ادارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج** ، ص69–70

إن الوظيفة لأساسية للبنك هي تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة، من أجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، لذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والاعتبارات عند توظيف أمواله:

- **الربحية:** تسعى إدارة البنك لتحقيق الريادة في ثروة البنك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لأن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي يحققها، وتوزع هذه الأرباح بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح معدة للتوزيع وتحقيق الأرباح يعني تكون إيرادات البنك أكبر من تكاليفه، والمصرف يسعى أن تكون كل عملية يقدمها تنطوي على عائد، إلا أن البنك عند تقديره لهذا العائد قد ينظر إلى المدى البعيد أي أن البنك يقدم تسهيلات للعميل أملا في تشجيعه على استخدام البنك في عمليات تعود عليه بالربح في المدى البعيد[1].
- **السيولة:** وتقوم على أساس أن البنك يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام البنك باستخدام قدر من موارد في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة مما يتيح له امكانية استرداد قيمتا بسرعة دون التعرض للخسارة عند الحاجة الى نقود.[2]

الفرع الثاني :مكونات سياسة الاقراض

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية ولكن تختلف سياسة الاقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، مجال تخصصه، هيكلة التنظيم وحجم رأس ماله وغالبا ما تشمل سياسة الإقراض ما يلي:

-حجم الأموال المتاحة للإقراض :

[1]. أحمد بوشناقة ،روشام بن زيان ،سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ،ص 116،117

[2]- أنس هشام المملوك ،مرجع سابق ذكره،ص 29.

- عادة ما يحدد في سياسات الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض ،وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد ،أي تحديد اجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل وكذلك اجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد ، حيث أن ذلك التحديد يتوقف الى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك.[1]

- **تشكيلة القروض:**[2]

- بمعنى هيكلة محفظة القروض كما يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض في المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد وقد توجد العديد من استراتيجيات التنويع .فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق حيث توجد القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل ،والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه اليه القرض ،والتنويع وفق قطاعات النشاط حيث توجد القروض التي توجه الى القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات . وأخيرا هناك التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع

- **مستويات اتخاذ القرار** : يجب أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الاقتراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.[3]

- **شروط الاقراض ومتابعتها :**

- ينبغي أن تنص سياسة الاقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى

[1]– د.أحمد بوشناقة ، روشام بن زيان ،مرجع سبق ذكره ، ص 215 .

[2]– منير ابراهيم هندي مرجع سبق ذكره ، ص 216 .

[3]– أحمد بوشناقة ، روشام بن زيان ، مرجع سبق ذكره ،ص 216.

ما اذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الخالات التي تفوق فيه قيمة القرض.[1]

- **متابعة القروض :** في هذا الاطار تحدد سياسة الاقراض الاجراءات الواجب اتباعها ،ليس فقط في منح القرض ولكن أيضا في متابعة القرض الذي تم تقديمه لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر وأيضا الحالات الواجب تحويل الموضوع للقضاء والتقاضي وكيفية عرض وتبويب القروض المتعثرة على الادارة العليا .

هذا وعندما تشعر ادارة البنك أو القرض أن هذا القرض الممنوح قد استخدم خارج الغرض الذي منح من أجله لابد أن تكون اجراءات عقابية خاصة.[2]

الفرع الثالث : طرق معالجة مخاطرها.

لا بد من المتابعة المستمرة للقرض، حتى لا يتعرض المصرف للعديد من المخاطر المصرفية التي قد تعيق نموه، وتهدد بقاءه واستقراره. ويمكن تعريف الخطر المصرفي بأنه ذلك الخطر الذي يتعرض له المصرف نتيجة تعامله مع الآخرين أو نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية التي منها قبول الودائع، ومنح الائتمان.

فالخطر المصرفي ينشأ من قبول الودائع، والتصرف بها بمنحها على شكل تسهيلات ائتمانية بأنواعها المختلفة، ومن ثم عدم قدرة الصرف على تلبية حاجات المودعين من السحب على الودائع. وتتعرض المصارف لأنواع مختلفة من المخاطر المصرفية، نذكر منها :

1_ مخاطر سعر الفائدة . 2_المخاطر السوقية.

[1]– موسوعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير http://iqtissad.blogspot.com 14:16 19/12/31

[2]- عادل هبال ،**اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر في العلوم اقتصاية ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 .

3_مخاطر عمليات الاقراض. 4_مخاطر التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

5_مخاطر التعامل واستخدام التكنولوجيا. 6_ مخاطر أسعار الصرف.

7_ مخاطر ناتجة عن الظروف القاهرة غير المتوقعة. 8_مخاطر البلدان أي المخاطر السياسية

9_مخاطر العسر المالي 10_ مخاطر ناتجة عن ادارة المصرف

11_مخاطر الميزانية 12_مخاطر ناتجة عن طبيعة النشاط

13_ مخاطر تنتج عن زيادة حدة المنافسة في السوق. 14_المخاطر الاقتصادية

15_المخاطر السياسية 16_المخاطر الأخرى

وتستخدم السلطات النقدية العديد من الاجراءات الرقابية للحد من المخاطر المصرفية .كما تؤدي المصارف دورا رئيسا في الحد من هذه المخاطرة، وذلك عن طريق :

- المتابعة المستمرة للتسهيلات الممنوحة، من أجل التحصيل في الأوقات المحددة .
- منح التسهيلات لآجال تتناسب من آجال الودائع، حتى لا تقع في مخاطر الميزانية .
- الاحتفاظ بسيولة مناسبة، والتقيد المستمر بتعليمات المصرف المركزي، فيما يتعلق بمنح التسهيلات، السيولة والاحتياطي النقدي .
- متابعة ما يجري باستمرار عن الأوضاع الاقتصادية في البلد، ويستحسن وجود دائرة أبحاث لدى كل بنك، لتتابع ما يجري في كافة القطاعات الاقتصادية وأسواق النقد والمال .
- العمل باستمرار على قياس هذه المخاطر ووضع استراتيجيات لمواجهتها.[1]

-المطلب الرابع :طريقة التنقيط ونماذجها .

1-تعريف وأهداف طريقة التنقيط:

طريقة التنقيط أو ما يسمى crédit scoring هي طريقة آلية في إختبار المؤسسات وتعتمد أساسا

[1]-https://dspace.qou.edu/contents/unit6-4254/index.html 14:56 25/01/2020

على التحليل الإحصائي . تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر إنطلاقا من عينة تمثيلية، كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطةUne Score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين:

- عاجزة
- سليمة

تسعى طريقة التنقيط إلى الاستجابة لثلاثة أهداف:

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن.
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات[1]

- **مراحل إعداد دالة التنقيط:**

- هناك مرحلتان أساسيتان لإعداد دالة التنقيط وهما:

- **المرحلة الأولى:** تتمثل في أخذ عينة من الملفات لزبائن لهم نفس الصفات وفق إحدى طرق أخذ العينات نذكر منها:

– المعاينة البسيطة العشوائية. – المعاينة النظامية.

– المعاينة العنقودية.

–لحساب دالة التنقيط **Fonction score** لابد من وجود ثلاث عينات:

– عينة التحليل: هذه العينة تستعمل التحليل للمعطيات وإعداد النموذج وحساب دالة التنقيط.

[1]– مزيان نور الدين ،**بلال بوجمعة** ، زرزار **العياشي** ، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الاقراض في البنوك** ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، ص7 .

- عينة الإثبات: هده العينة نستطيع من خلالها التحقق من النتائج المتحصل عليها وهذا لنفس المرحلة

- عينة التدقيق: تسمح هذه العينة من استعمالها بمراقبة فعالية النموذج في مرحلة لاحقة.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة نقوم بتصنيف الزبائن إلى مجموعتين :جيدة وسيئة

حيث نعرف الزبون الضعيف على انه ذلك الزبون الذي سبق له أن تعرض إلى خسارة أو عدم التسديد في الآجال المطلوبة والى متابعة قضائية.

وبالتالي يمكن القول أن طريقة القرض التنقيط تساعد كثيرا في اتخاذ قرار المنح من عدمه و تعمل على التنبؤ بمخاطرة القرض وتقليلها[1].

2-عرض نماذج القرض التنقيطي :

2-1-نموذج "ALtman 1968" :

يعتبر Altman من أكثر الباحثين اهتماما بدراسة التنبؤ بالفشل المالي،يتكون النموذج من خمس متغيرات مستقلة يمثل كل منهما مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها،ومتغير تابع Zوعرف بمصطلح **(Z-Score)** صيغة النموذج بالآتي :

$$Z=0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.999x_5$$

حيث أن :

Z=مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل المنشأة .

x_1=صافي رأس المال العامل /مجموع الموجودات .

x_2= رصيد الأرباح المحتجزة /مجموع الموجودات .

[1]-محمدعبادي،مرجع سابق،2012م،ص 99 ،100

x_3= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب /مجموع الموجودات .

x_4=القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات .

x_5= المبيعات / مجموع الموجودات .

أما المعاملات (0.012،0.014،0.033،0.006،0.010)

تمثل الأوزان متغيرات الدالة وتعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير، ووفقا لهذا النموذج تصنف المنشآت الى ثلاثة فئات حسب قدرتها الاستمرارية بموجب قيمة Z قدره1 2.99 كما يلي :

- اذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99 تعتبر شركة ناجحة .
- اذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 تعتبر الشركات فاشلة لأن أدائها منخفض .
- اذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81وأقل من 2.99 وهي تعرف بالمنطقة الرمادية وفيها يصعب تحديد وضع المنشأة، وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية[1].

2-2 -نموذج كونان و هولدار1979 (Conan & Holder) :

تم حساب دالة التنقيط لكونان وهولدار الخاصة بالمؤسسات الصناعية انطلاقا من 05 نسب مالية من ضمن 50 نسبة على النحو التالي :

$$S= 0.24\ R_1 + 0.22\ R_2 + 0.16\ R_3 - 0.87\ R_4 - 0.10\ R_5$$

R_1= الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الديون.

R_2= أموال دائمة/مجموع الميزانية.

[1]- ماجدة عبد المجيد أحمد ، هلال يوسف صالح ،استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي ، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية ،مجلة العلوم الاقتصادية ، السودان ، 2012،204م ،ص 121،122.

R_3=قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / مجموع الميزانية.

R_4= مصاريف مالية / رقم الإعمال خارج الرسم.

R_5=مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة.

وتكون قاعدة التصنيف وفق هذه الدالة هو كما يلي:

S<4 المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز 65%.

4 >S ≤ 9المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز أعلى من 38 % و اقل من 65%

و S ≥9 المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز اقل او يساوي38%

وما توصل إليه الباحثان تشير إلى إن النموذج يسمح بتوقيع نسبة 75% من المؤسسات العاجزة خلال فترة 3 سنوات مما يمكن معرفة تدهور الوضعية المالية للمؤسسة في بدايته ويمكن التحكم فيه بصفة جيدة[1].

2-3 - نموذج مركزية بنك فرنسا :

تم اعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عينة من المؤسسات الصناعية ، حيث وتم الاعتماد على8 نسب تم اختيارها من بين 19نسبة مالية .الدالة تكتب كالآتي :

$$100Z=-1.255R_1+2.003R_2-0.824R_3+5.221R_4-0.689R_5-1.164R_6+0.706R_7+1.408R_8-85.544$$

R_1 =مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الاجمالية.

R_2 =أموال دائمة /اجمالي الاستثمارات +احتياجات رأس المال العامل.

R_3 =قدرة التمويل الذاتي /اجمالي المديونية.

R_4 =الفائض الاجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم .

R_5 =ديون تجارية /مشتريات خاضعة للرسم.

[1]-نور الدين مزيان، مرجع سبق ذكره ص 07 .

R_6 =القيمة المضافة(ن)–القيمة (1–ن) /القيمة (ن–1).

R_7 =أشغال قيد الانجاز +حقوق الزبائن–تسبيقات على الزبائن /انتاج الدورة.

R8 =أصول ثابتة /القيمة المضافة .

ومنه اذا كان

Z<–0.250 المؤسسة غير جيدة "مدين ذو خطر مرتفع "باحتمال عجز قدره 87.2 % .

0.250–≤Z≤0.125 ـ المؤسسة مشكوك فيها "مدين تحت المراقبة باحتمال عجز 46.3.%

Z≥0.125 المؤسسة جيدة "مدين في وضعية مرضية "باحتمال عجز قدره 21.8% .[1]

2–4 –نموذج كولنجسYves COLLONGUES1976

إعتمد كولنجس في دراسته على مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات وعددها(أشغال عمومية، صناعة، بناء)وعددها 70 مؤسسة منها35 سليمة و 35 عاجزة. توصل هذا الباحث الى دالة سكورينغ (Z1) المتكونة من ثلاث نسب :

$$Z_1=4.983x_1+60.036\ x_2-11.834x_3$$

حيث:

X_1:مصاريف المستخدمين /القيمة المضافة .

X_2: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم .

X_3: رأس المال العامل الصافي /مجموع الميزانية .

و منه اذا كانت:

Z>5.455هذا يعني أن المؤسسة عرفت صعوبات مالية ، وبهدف معرفة وضعية المؤسسة بدقة لابد من

[1]–عبد العزيز شرابي ،مهدي بلوطار ، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، الجزائر ، ص 207 .

دراسة دالة أخرى Z2 تعتمد على النسب التالية :

X_1: مصاريف المستخدمين /القيمة المضافة.

X_2:نتيجة الاستغلال /رقم الأعمال خارج الرسم.

X_3:رأس المال العامل الصافي / المخزون.

حيث : $$Z=4.61X_1-22X_4-1.96X_5$$

إذا كانت :Z2>3.077 يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة .[1]

5-2- نموذج A.F.D.C.C:

تعتبر دالة القرض التنقيطي تبعا لنموذجA.F.D.C.C أكثر حداثة مقارنة بالداول التنقيطية السابقة الذكر تم اعدادها من طرف الجمعية الفرنسية لمديري و رؤساء الائتمان عام 1995انطلاقامن عينة من 1000مؤسسةعاجزة و1000 مؤسسة سليمة، ترتكز الدالة على06نسب مالية. وهي على النحو التالي:

$$Z=-0.0635R_1+0.0183R_2+0.0471R_3-0.0246R_4+0.0115R_5+0.0096R_6+0.57$$

R_1= مصاريف مالية / فائض الاجمالي للاستغلال.

R_2=غير قابلة للتحصيل +قيم جاهزة /ديون قصيرة الأجل.

R3= أموال دائمة /مجموع الخصوم.

R4= القيمة المضافة /رقم الأعمال خارج الرسم.

R5= الخزينة /رقم الأعمال بالأيام.

[1]– عبد العزيز شرابي ،مهدي بلوطار ، مرجع سابق ص207 .

R6= رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام.

ومنه اذا كان :

Z<-1:المؤسسة غير جيدة "مدين ذو خطر مرتفع "

-1≤Z≤2: المؤسسة مشكوك فيها "مدين تحت المراقبة "

Z≥2: المؤسسة جيدة "مدين في وضعية مرضية "

وقد ظهرت الدالة A.F.D.C.Cأكثر دقة.[1]

المبحث الثالث : عرض الدراسات السابقة للموضوع.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

❖ **دراسة لـــ فريدريك كي لاجات، روبرت موغو، دكتور روبرت أوتايا(2013):**

هذه الدراسة متمثلة في مقالة معنونة بـــ " تأثير ممارسات إدارة مخاطر الائتمان على محفظة القروض بين المدخرات والائتمان التعاونيات في كينيا " ، المجلة الأوروبية للأعمال والإدارة ، المجلد 5 ، العدد 19 ، 2013.

كان الغرض من هذه الدراسة هو دراسة آثار ممارسات إدارة مخاطر الائتمان على محفظة الإقراض بين ساكوفي مقاطعة ناكوروكينيا .تم تحليل البيانات المتعلقة بتحديد المخاطر، وتحليل المخاطر، ومراقبة المخاطر،وتقييم المخاطر،و تخفيف المخاطر التي تم الحصول عليها من 59 عينة ساكو من بينSaccos في مقاطعة ناكورو باستخدام نماذج الانحدار لتحديد تأثيرها على محفظة الإقراض.

[1]- صوار يوسف مرجع سبق ذكره، ،ص131 .

توصلت الدراسة إلى أن أغلبية ساكو قد اعتمدت إلى حد كبير ممارسات إدارة المخاطر كوسيلة لإدارة محفظتهم، كما أنه من الواضح أن مراقبة المخاطر و التخفيف من المخاطر هما محددان رئيسيان لكل من أدء حافظة ساكوو عدد المنتجات في الحافظة . كما كانت العلاقة السلبية بين التخفيف من المخاطر و أداء محفظة الإقراض من السمات البارزة في الدراسة.

❖ **دراسة لــ علي سليمان الشطي (2015):**

تمثلت هاته الدراسة في مقالة معنونة بــ " أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية "، إدارة الاستثمار والابتكارات المالية ، المجلد 12 ، الإصدار 1 ، 2015.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2005–2013) ، وتم اختيار ثلاثة عشر بنكًا تجاريًا للتعبير عن جميع البنوك التجارية الأردنية. تم تصميم نموذجين رياضيين لقياس هذه العلاقة ، وكشف البحث أن آثار إدارة مخاطر الائتمان تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية كما تم قياسها عن طريق ROAو ROE بناءً على النتائج .

تشير هذه الدراسة إلى أن نسبة القروض المتعثرة / إجمالي القروض مستخدمة لتقدير فعالية و ملاءمة إدارة مخاطر الائتمان للبنوك . بشكل مدهش ، هذه النسبة لها تأثير إيجابي . تتعارض هذه النتيجة مع ماهو متوقع أن يكون لنسبة القروض غير العاملة تأثير سلبي أداء على البنك . تظهر النتائج التجريبية تأثير إيجابي للقروض المتعثرة على ربحية البنوك.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان التي تم بحثها في هذا البحث تعد متغيرات مهمة في تفسير ربحية البنوك التجارية الأردنية، توصلت كذلك إلى أن نسبة الرافعة تساهم بشكل سلبي في ربحية البنوك، وبالتالي لا ينبغي تمويل الشركات بشكل كبير عن طريق الدين،لأن الرافعة المالية الأكبر ستؤدي إلى زيادة خدمات ديون الشركات وبالتالي فإن التزاماتها.

❖ **دراسة لــ لينه نجوين (2016):**

تمثلت هاته الدراسة في أطروحة البكالوريوس بعنوان " مراقبة مخاطر الائتمان لمنتجات القروض في البنوك التجارية. حالة: بنك الاستثمار والتنمية في فيتنام" ، جامعة العلوم التطبيقية هاجا هيليا ، 2016.

تهدف هذه الأطروحة إلى تقديم نظرة شاملة للطرق التي يمكن للبنوك تطبيقه التحسين إدارة مخاطر الائتمان حيث تدرس التحكم في مخاطر الائتمان لمنتجات قروض الأعمال وتهدف إلى تحديد طرق مختلفة للتحكم في المخاطر بشكل فعال.

تتضمن الأطروحة نظريات تتعلق بإدارة مخاطر الائتمان. بالنسبة للجزء التجريبي ، يتم استخدام طريقة بحث مختلطة للبحث النوعي والبحث المكتبي لدراسة قضية مخاطر الائتمان لبنك الحالة ، بنك الاستثمار والتنمية في فيتنام (BIDV).

توصلت هذه الدراسة إلى أن يعتبر BIDV نظام إدارة مخاطر فعال للغاية . استخدمت مؤسسة الإقراض مجموعة من التقنيات المختلفة للسيطرة على مخاطر الائتمان مثل وضع سياسة الإقراض، و نظام التصنيف الداخلي، وإنشاء مجلس إشراف مستقل و لجنة ائتمان، وما إلى ذلك. كما توصلت إلى ما يمكن للمصارف أن تستخدم التوريق كأداة للحد من مخاطر الائتمان أكثر مما تفعل في الوقت الحالي . يمكنها تأمين سيولة الديون المعدومة من خلال تحويل جزء من أوكل مبدأ الدين إلى سندات ، مما يحسن سيولة البنك ويعطي المقترض فرصة للتعافي وتحقيق الربح في المستقبل.

مع تنظيم تصنيف الأصول الحالي لـSBV، يحتاجBIDV إلى أن يكون لديه رؤية على المدى الطويل، وليس التركيز فقط على تلبية الميزانيات والحصول على تقرير مالي جيد للمستثمرين على المدى القصير.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة العربية.

– دراسة باشي ايمان ،غالي كريمة (2017):

أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية، دراسة تطبيقية القرض الشعبي الوطني (CPA) بنك التنمية المحلية(BDL)البنك الوطني الجزائري(BNA)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، 2017 حيث كانت الإشكالية المطروحة: هل عناصر منح التمويل في البنوك الجزائرية تساعد على التقليل من المخاطر المالية للبنوك وزيادة كفاءتها؟

تهدف هذه الدراسة هو معرفة دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية وإلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على كفاءة الأداء المالي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة انحدار بين المخاطر المالية و كفاءة أداء البنوك الجزائرية أي أن كلما كانت الكفاءة أكبر للبنوك كانت المخاطر المالية قليلة وإلى كذلك إلى أن البنوك تتخذ عدة معايير لمنح التمويل منها السمعة المالية للعميل، مقدرته على السداد، الضمانات المقدمة من طرفه، واستراتيجيات لإدارة عناصر منح التمويل لسلامة الأداء المالي بالإضافة أنها تتخذ سياسات وإجراءات فعالة للتحكم الجيد في المخاطر المالية .

2- دراسة شرون رقية (2012):

هي عبارة عن مقال بعنوان تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ،العدد 03 ،2012.

تهدف الدراسة إلى أن خطر القرض هو إحدى أكثر المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك أولتها أهمية بالغة لتحليل وقياس هذا الخطر واعتماد التقنيات و النماذج الحديثة لقياسه، بالإضافة إلى بيان مفهوم القرض ومصادره والى تقنيات ونماذج تحليل وقياس خطر القرض، تعتمد هذه المناهج على تحليل نقاط

القوة والضعف والفرص والمخاطر واستعمال مجموعة من القيم والنسب المالية وترجيحها بطريقة إحصائية قصد تحديد احتمال فشل أو إفلاس المؤسسة في المستقبل والتمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة.

تستخدم هذه الدراسة تقنيات ونماذج قياسية(الكمية) لقياس الخطر منها :

- تصنيف القرض Credit Scoring
- النماذج الهيكليةStructural Models
- النماذج المخفضةReducedformModels.

وتعتبر هذه النماذج الكمية من احسن النماذج في هذا المجال حيث تعطي معايير دقيقة لقياس و تحليل هذا الخطر.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن خطر القرض من أهمها المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك ، لذا عليها اعتماد مختلف التقنيات لإدارته والتنبؤ به، كما على البنوك إدراج خطر القرض كبند مهم في استراتيجية ادارة المخاطر المالية.

3- دراسة حرفوش سهام، صحراوي إيمان،(2009):

هي عبارة عن مداخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك للتخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف ايام 20-21 اكتوبر 2009.

حيث كانت الإشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك للتخفيف من حدة الأزمات المالية؟

تهدف الدراسة الى تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك ودورها في التخفيف من حدة الأزمة الحالية، حيث تم التطرق إلى أحدث الأساليب مع عرض كيفية استخدامها في معالجة بعض تأثيرات الأزمة الحالية على أداء البنوك.

تناولت هذه الدراسة الأساليب الحديثة لإدارة والتحكم في المخاطر الائتمانية للبنوك منها :

- إستخدام أسلوب تصنيف المخاطر طريقة التنقيط Scoring .
- العمل بتوصيات لجنة بازل حول دراسة مخاطر القروض للتحكم في الخطر حيث إستخدام التصنيف الداخلي للبنك، حيث يجب على البنوك التي يسمح لها تحت بعض الشروط إستخدام طريقة Credit Scoring الداخلية.
- توصلت هذه الدراسة الى ان إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك، تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط لاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر.

كما توصلت الى ان التأثيرات السلبية للأزمة المالية على قطاعات حيث تسببت إفلاس العديد من المؤسسات الكبيرة وشركات التأمين والبنوك، فقد انخفضت موجودات البنوك، وبالتالي انخفاض أرباحها والتأثير سلبا على ملاءتها المالية وقدرتها على الإقراض والاقتراض وعلى تكلفته، مما أدى بالبنوك بالتردد في فتح خطوط الائتمان لتمويل مشاريع جديدة.

المطلب الثالث :المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية .

بناءً على نتائج دراسة فريدريك كي لاجات والآخرون ، يوصوا بإلقاء نظرة أكثر أهمية على المجالات التالية في المستقبل:

- ✓ دراسة لإلقاء نظرة نقدية على العلاقة بين عوامل إدارة المخاطر المختلفة بهدف الكشف عن كيفية تأثيرها على بعضها البعض.
- ✓ الحاجة إلى عزل عدد قليل من عناصر إدارة المخاطر التي ستتيح لشركة SACCO تطوير نموذج فعال من حيث التكلفة لإدارة محافظهم الاستثمارية دون الاضطلاع بالضرورة بجميع أنشطة إدارة المخاطر

وتشير دراسة علي سليمان الشطي بالاتفاق مع أغلب الدراسات اجتمعوا على:

- أن البنوك تحتاج من أجل تصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان إلى إنشاء بيئة مناسبة لمخاطر الائتمان والعمل في إطار عملية منح ائتمانية سليمة، والحفاظ على إدارة ائتمانية مناسبة تتضمن المراقبة والمعالجة وكذلك وجود ضوابط كافية على مخاطر الائتمان.
- تحتاج البنوك إلى وضع استراتيجيات لا تحد من تعرض البنوك لمخاطر الائتمان فحسب، بل ستعمل على تطوير أداء البنوك وقدرتها التنافسية، وينبغي أن تضع البنوك استراتيجيات مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق إجراء تقييم ائتماني سليم قبل منح القروض للعملاء.

تشير اغلب الدراسات إدارة المخاطر المالية في البنوك اذ تؤكد دراسة (دراسة باشي ايمان ،غالي كريمة (2017)،دور المخاطر المالية في العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية وأوضحت العلاقة العكسية بين المخاطر المالية وكفاءة أداء البنوك الجزائرية.

تشير (دراسة شرون رقية 2012) إلى تحليل وقياس الخطر و اعتماد التقنيات والنماذج الحديثة لقياسه.

اجمعت(دراسة حرفوش سهام، صحراوي إيمان،2009) مع اغلب الدراسات الى :

- من اهم المخاطر المالية إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك .
- فإدارة المخاطر الائتمانية والتخطيط لاستمرارية عمل البنوك هما عمليتين مر تبطتين مع بعضهما ولا يجوز فصلهما.
- عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- استخدام أساليب حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك سيغطي مساحات واسعة ومهمة لعملية التخطيط لاستمرارية عملها والتي تطورت في معالجتها للمخاطر أبعد من عملية إدارة المخاطر فقط بل وكذلك الحد من تزايد انتشار الأزمة.

وفي الأخير ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة :

تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وعملية منح القروض حيث أن المخاطر المالية لها دور في توجيه وترشيد قرارات إدارة البنك في منح القروض المصرفية في البنك الوطني الجزائري BNA.

تشير الدراسة إلى إستعمال لإحدى نماذج طريقة القرض التنقيطي المعروف ب نموذج "Altman "الذي يميز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وتعتبر من النماذج القياسية التي يعتمد عليه في إتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات .

توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر المالية تتمثل في وضع إجراءات من شأنها تجنب المخاطر و العمل على الحد من الخسائر و تقليلها إلى أدنى حد ممكن، و هذا ما يمكن البنوك من التطور و تحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة، بالإضافة إلى أن تشخيص الوضيعة المالية للمؤسسة الطالبة للقرض وتحليل للبيانات المالية المرفقة ضمن ملف طلب القرض بطرق الممكنة للبنك للوصول إلى قرارات رشيدة تخدم البنك و تؤدي إلى ربحيته، كما أن إستخدام إحدى نماذج القرض التنقيطي "نموذجAltman" من شأنه أن يساهم في ترشيد قرارات منح الإئتمان.

خاتمة الفصل :

تعتبر إدارة المخاطر المالية ذو غاية الأهمية، والتي من خلالها يتم السير الحسن للبنوك فغرضها الرئيسي يتمثل في تمكين البنك من التطور وتحقيق أهدافه بشكل أكثر فعالية وكفاءة، بالإضافة إلى دورها الفعال في عملية منح القروض المصرفية حيث انها تساهم بشكل كبير في عملية الإئتمان، حيث تبين لنا أن منح الائتمان يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية، الا انه وقعيا لا يمكن لأي بنك ان يحقق تركيبة منتظمة مستقرة لمحفظة قروضه، وذلك يرجع الى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر فهما معنيان مترادفان في النشاط البنكي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، ومن هذا فان منح القروض المصرفية هي عملية تحتاج إلى دراسة جيدة بطرق فعالة لملفات المقرضين لتجنب المخاطر الناتجة عن قرارات غير صائبة ، وكذلك تحتاج إلى مجهود فكري وعملي كبير من أجل مواجهة المخاطر والكشف عنها بالتنبؤ بها مبكرا، وهذا ما يؤدي إلى قرارات صائبة وناجحة وهذه الأخيرة بدو رها تؤدي إلى نجاح البنك وتطوره .

الفصل الثاني: تقديم إطار الدراسة التطبيقي

مقدمة الفصل:

بعد الإحاطة بالجانب النظري والمفاهيم الأساسية للمخاطر المالية والقروض المصرفية ،ومعرفة الدراسات السابقة حولهما والعلاقة بينهما ، وإنطلاقا من هذا الفصل سنتطرق إلى إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، من خلال إدارة المخاطر المالية وكيفية منح القروض المصرفية ،فالبنوك اصبحت في الوقت الحاضر تولي أهمية كبيرة لإدارة المخاطر لضمان إستمرارية البنك وعدم تعرضها للإفلاس ، ولهذا فإن المؤسسة محل الدراسة قدمت لنا بيانات تساعد على تطبيق معارفنا العلمية والوصول إلى النتائج.

وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول : المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية .

المبحث الثاني : مناقشة وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول : المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.

يستعرض هذا المبحث النتائج المتعلقة بالدراسة، وهو مقسم إلى ثلاث مطالب حيث تناول الأول طريقة الدراسة، والمطلب الثاني الأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المطلب الثالث فخصص ل.: عرض المؤسسة المصرفية محل الدراسة BNA.

المطلب الأول: طريقة الدراسة.

الفرع الأول: منهجية الدراسة .

تم الإعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن مشكلة الموضوع.

حيث ان المنهج الوصفي أستخدم في الجانب النظري والمنهج التحليلي أعتمد في الجانب التطبيقي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما اعتمدت الدراسة أيضا على أسلوب دراسة الحالة من خلال التحليل الكمي في الشق التطبيقي وذلك بمحاولة تطبيق نموذج التمان للمؤسسات المقترضة من البنوك .

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

1) **مجتمع الدراسة:**

بغية إسقاط الدراسة النظرية ومعرفة مدى كيفية منح القروض في البنوك التجارية والمخاطر المالية المترتبة على ذلك ،فقد تم التركيز على مجتمع المؤسسات الإقتصادية الطالبة للقرض من البنك حيث تم إختيار مجموعة من المؤسسات الإقتصادية ولهذا يمكننا إبراز إذا كانت مؤسسات سليمة أو عاجزة.

2) **عينة الدراسة :**

تتشكل عينة الدراسة أساسا من مؤسسات مستفيدة من قروض مصرفية في البنك الوطني الجزائري BNA.ووفرت العينة 6 مشاهدات متمثلة في القوائم المالية لهذه المؤسسات لسنتين (أنظر الملاحق) [1].

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

الفرع الأول: مصادر المعلومات وتلخيص المعطيات.

1. مصادر جمع المعلومات:

أ. **المصادر الأولية:**

لقد تم جمع المعطيات والبيانات المالية من خلال القوائم المالية للمؤسسات الطالبة للقرض من البنك والمتمثلة في القوائم المالية تشمل كل من الميزانية (قائمة المركز المالي) جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) خلال الفترة مابين (2018-2019)، وذلك من خلال إجراء تربص في البنك مما سمح بالحصول على المعلومات (الملاحق).

ب. **المصادر الثانوية:**

1) إستخدام الملتقيات العلمية الوطنية والدولية، والدراسات السابقة.
2) المقابلات: اجراء المقابلات مع رؤساء مصلحة منح القرض لدى البنك الوطني الجزائري BNA.
3) الاستعانة بالإنترنت والنسخ الإلكترونية الموجودة على صفحاته.
4) إستخدام الدوريات والأبحاث المنشورة والدراسات المحكمة في المجلات وأطروحات الماجستير التي كتبت في نفس الموضوع.
5) إستخدام بعض المراجع والكتب التي كتبت في هذا الموضوع.

2. تلخيص المعطيات المجمعة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بتربص في المؤسسة محل الدراسة مما سمح بالاحتكاك مع المختص في مصلحة القروض، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات المالية المتمثلة في القوائم المالية تشمل كل من الميزانية(قائمة المركز المالي) ، جداول حسابات النتائج (قائمة الدخل) للمؤسسات الطالبة للقرض للفترة مابين (2018/2019)، بغرض تمييز المؤسسات السليمة والعاجزة وتم

[1]-القوائم المالية تشمل كل من الميزانية) قائمة المركز المالي(، جدول حساب النتائج) قائمة الدخل.

ذلك بإستخدام طريقة القرض التنقيطي وتم التركيز على نموذج ألتمان لإبراز المؤسسات القادرة على الإلتزام بمستحقاتها والمؤسسات الغير قادرة على الإيفاء بديونها.

-الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة.

اعتمدنا في دراستنا على نموذج"**Altman**"الذي يمثل في المعادلة التالية:[1]

الشكل الرياضي لنموذج Z-score:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.\ 999X_5$$

حيث أن:

- Z تمثل الدالة التمييزية بين المؤسسات المقترضة الناجحة والفاشلة.
- X_1, X_2, X_3, X_4, X_5 تمثل المتغيرات المستلقة الداخلة في بناء نموذج Z-Score
- (0.012, 0.014, 0.033, 0.006, 0.999) (تمثل معاملات المتغيرات المستلقة على الترتيب.
- **الجدول (01):** دلالات النسب المالية المستخدمة في نموذج Z-Score.

X_1	نسبة رأس المال العامل / مجموع الموجودات.
X_2	نسبة الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات.
X_3	نسبة الإيرادات قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات.
X_4	نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لمجموع الديون.
X_5	نسبة المبيعات / مجموع الموجودات.

المتغير المستقل: المخاطر المالية.

المتغير التابع: القروض المصرفية.

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1-فاروق فخاري ،"**دور نموذج Z-score في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر** "مجلة العموم الاقتصادية والإدارية، العدد 19 ،جامعة المسيلة الجزائر، ص 11/10[1]-.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها تم إستخدام تطبيق نموذج Z-Score لحساب النسب المالية المعتمدة، كما تم الإستعانة ببرنامجMicrosoft Office Excel 2007،من أجل احتساب مؤشرات الدالة Z للنموذج المستخدم، إضافة إلى إعداد بعض الأشكال التوضيحية.

تحليل القوائم المالية :

تم الحصول على الميزانيات العمومية (قائمة المركز المالي) وحساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) الصادرة عن المؤسسات(عملاء المصارف)، مع إدخال معلومات هذه القوائم المالية للحاسب الآلي واستعمال برنامجMicrosoft Office Excel في تجميع المعطيات واستخراجها في شكل نسب مئوية، للوصول إلى النسب المالية التي يبنى على أساسها نموذج Altman.

المطلب الثالث: عرض المؤسسة المصرفية محل الدراسةBNA.

1-تعريف البنك الوطني الجزائري BNA : [1]

تعد وكالة غرداية أساسية في نظام البنك الوطني الجزائري لأنه يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنكي، وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك، وباعتبار أن هذا البنك يسعى للتوسع الأفقي لشبكاته فقد قام بإنشاء 10 مديريات عامة و 14 مدرية جهوية للاستغلال و 31 وكالة رئيسية و 122 وكالة عادية، وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن ، وتعتبر وكالة غارداية محل الدراسة وكالة تابعة لمديرية شبكة الاستغلال الجهوية بورقلة.

الفرع الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري وكالة (BNA):

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم 291 كوكالة فرعية رئيسية (AP) من بين 14 وكالة تابعة للمديرية الجهوية لمدينة ورقلة في 13 جوان 2006 ، وتسعى هذه الوكالة لغيرها من الوكالات الى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك الى تحقيقها ، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها 14 دائمين .

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوي وتم تأسيسه في 13 جوان 1966م ، بموجب 66/ 178 حسب القوانين وهو يعتبر من البنوك التجارية وأنشىء هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري .

[1]- من اعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من ادارة البنك الوطني الجزائري لوكالة غارداية

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري بغرداية (BNA291)

1 1 الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية (BNA 291):

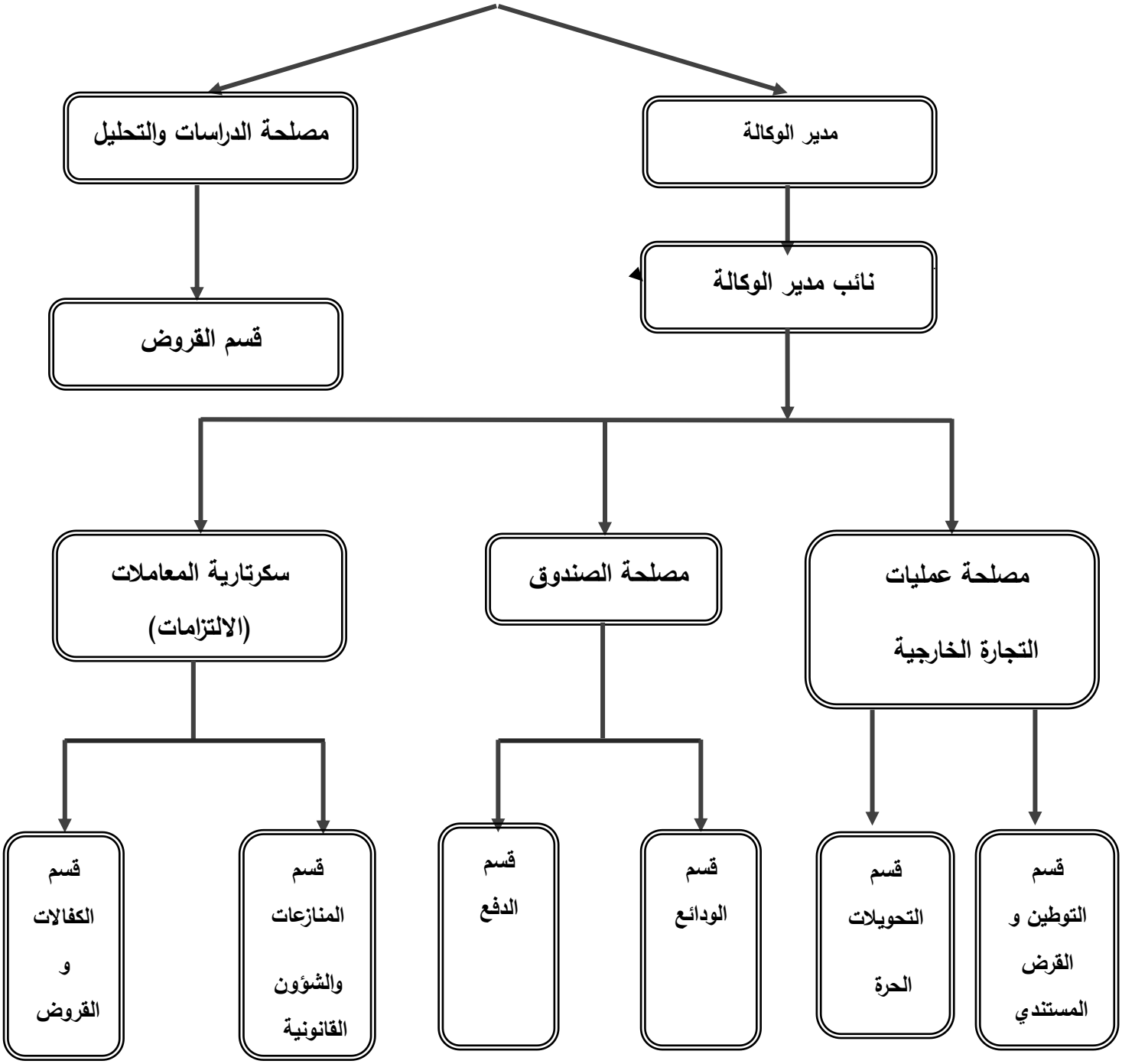

المصدر: الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري بغرداية BNA

1-2 تقديم الهيكل التنظيمي:

1 – مدير الوكالة :

يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية غرداية حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات (ومن مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة . وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن انجاز الأعمال والبرامج بالبنك وتتبع له مباشرة كل من :[1]

2 ــ نائب مدير الوكالة :يساعد المدير في أداء مهامه ،ويخلفه في حالة غيابه

3ـ سكرتاريا المعاملات (الالتزامات)

ـ قسم المنازعات والشؤون القانونية : يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة الشكاوي وطلبات تحصيل الحقوق وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره .

قسم الكفالات والقروض : يهتم هذا القيم بتنفيذ الإجراءات والتعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة .

4ـ مصلحة عمليات التجارة الخارجية : تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين والأجانب في عمليات البيع والشراء (استيراد ، تصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات الى الخارج وعمليات التوطين ، (الإقامة) المتصرفيون فتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية (وهي على اتصال دائم مع المراسلون بالخارج ويضم قسم التحويلات الحرة والمباشرة وقسم التوظيف و القروض المستندية .

5 ـ مصلحة الصندوق : وهي بدورها تنقسم الى قسمين :

ـ قسم الودائع : ويقوم باستلام طلب لفتح حسابات الودائع وتحديد نوعها ، متابعة كل الاجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب

[1]–من اعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من ادارة البنك الوطني الجزائري لوكالة غارداية.

لصالح المودعين .

ـ **قسم الدفع والقبض** : يسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء ، وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها العمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير .

الفرع الثالث : وظائف ومهام البنك الوطني الجزائري .[1]

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

ـ يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير ومتوسط وطويل الأجل .

ـ إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة .

ـ خصم الأوراق التجارية .

ـ تمويل عمليات التجارة الخارجية .

ـ قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لاعادة استثمارها .

ـ التدخل في عمليات الصرف الآجل والعاجل .

ـ يلعب دور البنك المراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية .

ـ إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية .

ـ يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج .

ـ ومن بين الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها نذكر منها :

ـ تحسين التسيير وجعله أكثر للتكييف معا لتطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجدية في ميدان التسيير والتسويق .

[1]–من اعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من ادارة البنك الوطني الجزائري لوكالة غارداية

ـ فرص الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية .

ـ تحسين وتطوير المعلومات والوسائل التقنية .

ـ توسيع الشبكة البنكية وتقريبها من الزبائن .

المبحث الثاني: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

يستعرض هذا المبحث النتائج التفصيلية للدراسة التي تم التوصل إليها وهي مقسمة إلى ثلاث مطالب حيث يتناول المطلب الأول تقديم نتائج الدراسة والمطلب الثاني تحليل ومناقشة نتائج الدراسة أما المطلب الثالث فيتناول اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة.

الفرع الأول : حساب النسب المالية لـ : نموذج Z-score على مخرجات القوائم المالية.

حساب راس المال العامل FR:

- **الطريقة الأولى** : من أعلى الميزانية .

FR = الموارد الدائمة –الأصول الثابتة .

- **الطريقة الثانية** : من أسفل الميزانية .

FR = الأصول المتداولة –ديون قصيرة الأجل.

1. المؤسسة الأولى :

1.1 حساب المتغيرات المستقلة النسب المالية **(X_1 ..... X_5):**

جدول رقم(02):حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الأولى في البنك الوطني الجزائريBNA:

المتغير	النسب	2018	2019
X_1	رأس المال العامل/مجموع الأصول	0.478	0.780
X_2	الارباح المحتجزة/ مجموع الأصول	0.456	0.788
X_3	الربح الصافي قبل الفائدة و الضريبة/مجموع الأصول	0.287	0.004
X_4	القيمة السوقية لرأس المال الى القيمة الدفترية لديون	_	_
X_5	صافي المبيعات الى مجموع الاصول	0.298	0.521

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Office Excel.

2.1 إيجاد قيمة (Z)المتغير التابع :

$Z= 0.012\ X_1+0.014\ X_2+0.033\ X_3+0.006\ X_4+0.\ 999\ X_5$

جدول رقم(03): حساب قيمة (**Z**) للمؤسسة الأولى في البنك الوطني الجزائري**BNA.**

المتغير	**الوزن النسبي**					
	0.012	0.014	0.033	0.006	0.999	
السنة	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	**قيمة Z**
2018	0.478	0.456	0.278	-	0.298	0.37
2019	0.78	0.788	0.004	-	0.521	0.64

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامجMicrosoftOfficeExcel.

قرار البنك :عدم منح القرض .

2.المؤسسة الثانية :

1) حساب المتغيرات المستقلة النسب المالية:(X_1 ..... X_5).

جدول رقم(04): حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الثانية في البنك الوطني الجزائريBNA:

المتغير	**النسب**	**2018**	**2019**
X_1	رأس المال العامل/مجموع الأصول	0.278	0.645
X_2	الارباح المحتجزة/ مجموع الأصول	0.277	0.039
X_3	الربح الصافي قبل الفائدة و الضريبة/مجموع الأصول	0.149	0.234
X_4	القيمة السوقية لرأس المال الى القيمة الدفترية لديون		
X_5	صافي المبيعات الى مجموع الاصول	0.561	0.786

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج**MicrosoftOfficeExcel.**

2) قيمة(Z) المتغير التابع :

جدول رقم (05): حساب قيمة (**Z**) للمؤسسة الثانية في البنك الوطني الجزائري**BNA.**

المتغير	الوزن النسبي					**قيمة** Z
	0.012	0.014	0.033	0.006	0. 999	

السنة	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	
2018	0.278	0.277	0.149	-	0.561	0.008
2019	0.645	0.039	0.234	-	0.786	1.28

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج**MicrosoftOfficeExcel**

قرار البنك : عدم منح القرض .

3. المؤسسة الثالثة : حساب المتغيرات المستقلة : النسب المالية(X_1.....X_5)

جدول رقم(06):حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الثالثة في البنك الوطني الجزائري**BNA.**

المتغير	النسب	2018	2019
X_1	رأس المال العامل/مجموع الأصول	0.629	0.281
X_2	الارباح المحتجزة/ مجموع الأصول	0.209	0.037
X_3	الربح الصافي قبل الفائدة و الضريبة/مجموع الأصول	0.006	0.098
X_4	القيمة السوقية لرأس المال الى القيمة الدفترية لديون	-	-
X_5	صافي المبيعات الى مجموع الاصول	0.418	0.577

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج**Microsoft Office Excel.**

إيجاد قيمة(Z) المتغير التابع :

جدول رقم (07): حساب قيمة(**Z**)للمؤسسة الثالثة في البنك الوطني الجزائري**BNA .**

المتغير	**الوزن النسبي**					
	0.012	**0.014**	**0.033**	**0.006**	**0.999**	
السنة	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	**قيمة Z**
2018	0.629	0.209	0.006	-	0.418	0.42
2019	0.281	0.037	0.098	-	0.577	0.91

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج **Microsoft Office Excel**

قرار البنك : عدم منح القرض .

4. المؤسسة الرابعة :

1. **حساب المتغيرات المستقلة:** النسب المالية(X_1 ..... X_5).

جدول رقم(08) :حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الرابعة في البنك الوطني الجزائري**BNA.**

المتغير	**النسب**	2018	2019
X_1	رأس المال العامل/مجموع الأصول	0.252	0.255
X_2	الارباح المحتجزة/ مجموع الأصول	0.045	0.021

X_3	الربح الصافي قبل الفائدة والضريبة/مجموع الأصول	0.071	0.067
X_4	القيمة السوقية لرأس المال الى القيمة الدفترية لديون	-	-
X_5	صافي المبيعات الى مجموع الاصول	1.187	0.494

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامجMicrosoft Office Excel.

2.إيجاد قيمة(Z) المتغير التابع:

جدول رقم (09): حساب قيمة(Z) للمؤسسة الرابعة في البنك الوطني الجزائريBNA .

المتغير	الوزن النسبي					
	0.012	**0.014**	**0.033**	**0.006**	**0.999**	
السنة	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	**قيمة Z**
2018	0.525	0.045	0.071	-	1.187	1.19
2019	0.255	0.021	0.067	-	0.494	0.50

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Office Excel **.**

قرار البنك :عدم منح القرض

5.المؤسسة الخامسة:

1) حساب المتغيرات المستقلة: النسب المالية(X_1 ..... X_5):

جدول رقم(10):حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة الخامسة في البنك الوطني الجزائريBNA.

المتغير	النسب	2018	2019
X_1	رأس المال العامل/ مجموع الأصول	0.575	0.560
X_2	الارباح المحتجزة/ مجموع الأصول	0.106	-0.07
X_3	الربح الصافي قبل الفائدة و الضريبة/مجموع الأصول	0.165	0.542
X_4	القيمة السوقية لرأس المال الى القيمة الدفترية لديون	-	-
X_5	صافي المبيعات الى مجموع الاصول	2.274	1.961

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامجMicrosoft Office Excel .

2)إيجاد قيمة(Z) المتغير التابع :

$Z= 0.012\ X_1+0.14\ X_2+0.033\ X_3+0.006\ X_4+0.999\ X_5$

جدول رقم (11):حساب قيمة (Z)للمؤسسة الخامسة في البنك الوطني الجزائريBNA.

المتغير	**الوزن النسبي**	**قيمة Z**

السنة	0.012	0.014	0.033	0.006	0.999	
	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	
2018	0.575	0.106	0.165	-	2.274	2.28
2019	0.560	-0.078	0.542	-	1.961	1.98

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج Microsoft Office Excel.

قرار البنك :منح القرض .

6.المؤسسة السادسة :

1)حساب المتغيرات المستقلة :النسب المالية (X_1 ..... X_5).

جدول رقم (12) :حساب المتغيرات المستقلة للمؤسسة السادسة في البنك الوطني الجزائري BNA:

المتغير	النسب	2018	2019
X_1	رأس المال العامل/ مجموع الأصول	0.510	0.453
X_2	الارباح المحتجزة/ مجموع الأصول	0.039	0.029
X_3	الربح الصافي قبل الفائدة و الضريبة/مجموع الأصول	0.068	0.103
X_4	القيمة السوقية لرأس المال الى القيمة الدفترية لديون	1.642	2.879
X_5	صافي المبيعات الى مجموع الاصول	1.065	1.121

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامجMicrosoft Office Excel.

2)إيجاد قيمة(z)المتغير التابع:

$Z= 0.012\ X_1+0.14\ X_2+0.033\ X_3+0.006\ X_4+0.999\ X_5$:

الجدول (13):حساب قيمة (Z) للمؤسسة السادسة في البنك الوطني الجزائري BNA.

المتغير	الوزن النسبي					
	0.012	0.014	0.033	0.006	0.999	
السنة	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	قيمة Z
2018	0.510	0.074	0.039	2.879	1.065	1.09
2019	0.453	0.029	0.103	1.642	1.120	1.13

المصدر:من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامجMicrosoft Office Excel.

قرار البنك :عدم منح القرض .

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج .

سنحاول في هذا المطلب تقديم تفسيرات لأهم نتائج الدراسة التطبيقية وتقديم الإستنتاجات المستقاة من الدراسة والتي عالجنا من خلالها إشكالية البحث.

الفرع الأول: تحليل المتغيرات المستقلة :النسب المالية(X_1 ..... X_5) .

1.تحليل النسبةX_1 رأس المال العامل :

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب في المؤسسات المدروسة سابقا فتزايد رأس المال مؤشر جيد يدل على أن الموارد الدائمة تغطي الاحتياجات المتوسطة و طويلة المدى(الأصول الثابتة) وزيادتها من سنة لأخرى يعود إلى الزيادة في رأس المال العامل التي كانت أكبر مقارنة مع الزيادة التي تحدث في إجمالي الأصول، أما انخفاضه فهو مؤشر غير جيد راجع لزيادة غير المتناسبة في نسبة النمو للأصول الثابتة مقارنة مع نسبة النمو للموارد الدائمة، لقد كان منخفض في أغلب المؤسسات .

2.تحليل X_2 الأرباح المحتجزة إلى اجمالي الأصول:

نلاحظ انها موجبة في كل السنوات حيث انها متزايدة في مؤسستين وهذا يدل على أنهما حققا ربح في نتيجة الدورة المالية من خلال تصريف منتجاتهما وتحقيق رقم أعمال يغطي تكاليفهما، أما المؤسسات الباقية انخفض فيها الى حدوث زيادة في إجمالي الأصول بنسبة أكبر من تلك التي حدثت في النتيجة الصافية.

3.تحليلX_3الربح الصافي قبل الفائدة و الضريبة:

إن صافي الربح موجب في كل المؤسسات فتزايد في اربع مؤسسات من سنة لأخرى، و هذا راجع إلى النشاط الجيد المحقق من طرف المؤسسة والذي يمكنه من تحقيق إيرادات تسمح لها بتغطية تكاليفها وتحقيق أرباح جيدة ، أي تحقيق نتيجة عملياتية موجبة، و انخفض في مؤسستين يشير إلى عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسات واحتمال عدم توزيعها لأرباحها.

4.تحليل النسبةX_4 القيمة السوقية لرأس المال الى القيمة الدفترية لديون.

نلاحظ أن هذه النسبة توجد في المؤسسة السادسة وقد كانت هذه النسبة موجبة وفي تزايد وهذا يعود إلى أن المؤسسات المقترضة استطاعت أن توازن بين أموالها الخاصة وبين مجموع خصومها .

5.تحليل النسبةX_5 صافي المبيعات الى اجمالي الأصول:

نلاحظ هذه النسبة أنها موجبة في كل المؤسسات حيث أنها متزايدة في أربع مؤسسات وهذا يعود إلى ارتفاع رقم الأعمال الأمر الذ ي يدل على وجود كفاءة لدى إدارة هذه المؤسسات في كيفية تحقيق مبيعات مرتفعة باستخدام موجوداتها. ونلاحظ أن هذه النسبة في انخفاض في مؤسستين هذا راجع إلى الانخفاض في رقم الأعمال بسبب الانخفاض في قيمة الزبائن مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تصريف منتجاتها بشكل جيد.

الفرع الثاني : تحليل قيمة(Z)المتغير التابع.

- من خلال جدول رقم (03) و(07) الذي يمثل حساب قيمة (Z) للمؤسسة الأولى في البنك الوطني الجزائري BNAلاحظنا أن قيمة Z لم تتجاوز الحد الأدنى ، وهذا راجع إلى وجود اختلال في سيولة الشركات المقترضة من البنوك ، الأمر الذي يشير على مواجهة هذه المؤسسات لمشاكل في الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، و بالتالي فشلها وعدم قدرتها على الاستمرار.
- من خلال الجدول رقم (05) الذي يمثل حساب قيمة(Z) للمؤسسة الثانية فنلاحظ أنها أقل من 1.81 في السنتين وهذا يدل على أنها مؤسسة فاشلة أو في طريقها إلى الإفلاس في السنوات القادمة .
- من خلال الجدول رقم (09) الذي يمثل حساب قيمة (Z) للمؤسسة الثالثة في البنك الوطني الجزائري BNA ، نلاحظ أن قيمة Z أقل من 1.81 كمعيار قياسي، وهو مستوى ضعيف الأمر الذي يجعل المؤسسة في موقع الخطر حسب نموذج Altman فإن هذه المؤسسة فاشلة .
- من خلال الجدول رقم (11) الذي يمثل حساب قيمة (Z) للمؤسسة الخامسة في البنك الوطني الجزائري BNA ، نلاحظ أن قيمة(Z) تقع مابين (1.81−2.99) فإنه حسب النموذج لا يستطيع الحكم بدقة إحتمال فشل المؤسسة من عدمه .
- من خلال الجدول(13) الذي يمثل حساب قيمة (Z) للمؤسسة السادسة في البنك الوطني الجزائري BNA،نلاحظ أن قيمة(Z) أقل من 1.81 لكنها اكبر من الواحد وحسب النموذج فإن المؤسسة تعتبر مؤسسة فاشلة .

المطلب الثالث :اختبار الفرضيات

على ضوء ماتم التوصل إليه من نتائج حول هذا الموضوع ، يمكن اختبار الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث.

- ✓ تؤثر المخاطر المالية على نشاط البنوك .
- ✓ يقصد بالمخاطر المالية هو انخفاض في مخاطر الاستغلال .
- ✓ إدارة المخاطر المالية و مدى مساهمتها في تحسين أداء البنوك.
- ✓ "نموذجAltman" هو من النماذج التي تزود متخذي القرار البنوك بالمعلومات اللازمة من أجل ترشيد قرارات منح الإئتمان.

الفرضية الأولى :"تؤثر المخاطر المالية على نشاط البنوك"

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها تؤثر على إدارة الموجودات و المطلوبات والاحتياطيات بدرجات مختلفة وعلى ربحيتها، فتأثيرها سلبي يتمثل في احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها مما يمنع على تحقيق الأهداف المرجوة للمصرف وعدم تنفيذ إستراتيجياته بنجاح وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

– **الفرضية الثانية:"يقصد بالمخاطر المالية هو "إنخفاض في مخاطر الاستغلال"**

هو ارتفاع في مخاطر الاستغلال هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) حيث أن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لاتستطيع فيه مقابلة التزاماتها، أي جلب موارد مالية فيشكل ديون من شانه أن يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة : "إدارة المخاطر المالية و مدى مساهمتها في تحسين أداء البنوك"

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاط بأفضل الوسائل وأقل التكاليف ، حيث أنها تقوم بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر مع قياسها وتحديد وسائل مجابهة مع إختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية .

الفرضية الرابعة :"نموذج"Altman" هو من النماذج التي تزود متخذي القرار البنوك بالمعلومات اللازمة من أجل ترشيد قرارات منح الإئتمان.

يقوم نموذج التنقيط لـ "**Altman"**على نماذج متعددة المتغيرات يقوم باستعمال مجموعة من القيم و النسب المالية و ترجيحها بطريقة إحصائية قصد تحديد احتمال فشل أو إفلاس المؤسسة في المستقبل والتمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة من أجل أن يتخذ البنك القرار الإئتماني الذي يخدم مصلحة البنك ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

خاتمة الفصل :

إن محاولة تطبيق نموذج ألتمان بالبنك محل الدراسة بنك الوطني الجزائري(BNA)يتطلب بناء قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات الطالبة للقرض من البنك تتضمن بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل أين تم إختيار بعض المؤسسات ولمعالجتها إحصائيا تم التفكير في تطبيق طريقة التحليل المالي في إطار التحليل الإحصائي ،ولكن هذه الطريقة غير كافية في ترشيد قرارات منح الائتمان ولا تقلل من المخاطر المالية ،مما يحتم التفكير الجدي في تطبيق الطرق الكمية الحديثة لتقدير المخاطر المالية وتزويد البنك بمؤشرات كمية للاسترشاد والقرار الرشيد في منح القروض ، ومن بين هذه الطرق طريقة التنقيط التي أحد نماذجها نموذج ألتمان الذي يمكن البنك من تصنيف المؤسسات العاجزة والسليمة للتقليل من المخاطر المالية التي تصاحب عملية منح الائتمان وإدارتها والسيطرة عليها وبالتالي قرارات سليمة تخدم البنك وتؤدي إلى نجاحه وانتعاشه.

الخاتمة

-خاتمة عامة:

لقد أظهرت لنا هذه الدراسة أن القروض تلعب دورا مميزا في الحياة التي تعيشها مختلف الأنشطة البنكية ، وتعتبر عملية الاقتراض الوسيلة المناسبة التي تمكن البنوك من القيام بدور الوسيط المالي على أكمل وجه ،بالرغم ما يصاحب هذه العملية مخاطر مالية و غير مالية إلا أن لهذا الأخيرة سبل تتبعها لإدارة المخاطر والتقليل منها والسيطرة عليها لتفادي الوقوع في المخاطر المالية ولترشيد القرا ر الائتماني أكثر هو معرفة حالة المؤسسات حيث يقوم البنك بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض بإستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى الضمانات التي تكتسي أهمية بالغة ووسيلة لحماية حقوق البنك ظهرت نماذج مبنية على أفضل النسب المالية المميزة للأداء والمستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة واستخدامها للتنبؤ بوضعيته في المستقبل، فجاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء أكثر على أحد هذه النماذج مركزين على نموذج "Altman"الذي يعتبر من النماذج الأكثر فعالية في ترشيد قرارات البنوك ،ويستعمل في البنوك المتطورة ،وفقا لنتائج هذا النموذج قيمة (Z)يمكن تحديد الوضعية المالية للمؤسسات.

وللإجابة على الإشكالية قدمنا هذه الدراسة في فصلين رئيسين، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج الدراسة والتوصيات وفي الأخير آفاق الدراسة كما يلي:

1-النتائج المتوصل اليها:

أولا : الجانب النظري.

من خلال ما تم تناوله في الجانب النظري للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتمثل إدارة المخاطر المالية في التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة، أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر والعم ل على الحد من الخسائر و تقليلها إلى أدنى حد ممكن، حتى تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر، وإعداد إستراتيجية للسيطرة عليها وهذا ما يمكن البنوك من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.
- تتضمن السياسة الائتمانية بالبنك تحديدا واضحا للشروط والمعايير الإئتمانية و هي تشخيص الوضيعة المالية للمؤسسة الطالبة للقرض وتحليل للبيانات المالية المرفقة ضمن ملف طلب القرض بطرق الممكنة للبنك للوصول إلى قرارات رشيدة تخدم البنك وتؤدي إلى ربحيته.
- نموذج"Altman"نموذج دقيق وفعال في تصنيف المؤسسات العاجزة والسليمة.

ثانيا : الجانب التطبيقي.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى البنك الوطنيBNAوبتطبيق نموذج " Altman"توصلنا إلى النتائج التالية:

1-نموذج "Altman "يعتبر من الطرق الحديثة التي تساهم في ترشيد قرارات منح الإئتمان وتعمل به البنوك المتطورة .

2-تتميز مخرجات القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بإمكانية تطبيق نموذج Z-Scoreعليها .

3-يتميز نموذج Z-Scoreبتركيبة من النسب المالية المشتقة من مخرجات القوائم المالية للمؤسسات،ذات علاقة بتحديد المسار المستقبلي للمؤسسات والتنبؤ بفشلها أو نجاحها ،مما يجعله نموذجا مناسبا للاستخدام على مستوى البنوك .

2 –توصيات البحث :

من خلال النتائج المتوصل إليها من الدراسة النظرية و الميدانية ، نقترح التوصيات التالية :

1-ضرورة إستخدام نموذج Z-Scoreعلى مستوى البنوك التجارية العاملة في الجزائر لمساعدتها على التنبؤ بفشل المؤسسات المقترضة على مستواها .

2-يتوجب على المؤسسات استخدام النموذج لمعرفة وضعيتها المالية .

3-ضرورة إجراء دراسات موسعة والبحث حول أسباب فشل المؤسسات المقترضة من البنك محل الدراسة والخروج بمجموعة من الحلول التي تحول دون إفلاسها.

4 –الإعتماد على نماذج التنقيط المختلفة و المشابهة لنموذج Z-Score .

3 – آفاق البحث:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية باستخدام نموذج Z-Score،يمكن إقتراح مجموعة مواضيع أخرى التي تصب في نفس هذا السياق ، وبإمكانها إثراء البحوث العلمية في هذا المجال :

1 - إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية .
2 - نماذج تصنيف القرض .
3 - قياس المخاطر البنكية .

قائمة المصادر و المراجع

- قائمة المصادر المراجع :

1.المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب :

1- الراوي خالد وهيب ، إدارة المخاطر المالية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009 ، ص12 .

2- طارق عبد العال حماد "تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة " الجزء الثاني ،الدار الجامعية ،كلية التجارة ،جامعة عين الشمس ،الإسكندرية ،1999 ،ص 91

3- طارق عبد العال حماد ،"المشتقات المالية ،المفاهيم –ادارة المخاطر – المحاسبة "الجزء الخامس ،الدار الجامعية ،كلية التجارة –جامعة عين الشمس ،2001 ،ص 225-226

4- طارق الله خان ،"إدارة المخاطر –تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية "،الطبعة الأولى ،جدة ،2003 م ،ص 29.

5- شقيري نوري موسى واخرون ،"ادارة المخاطر "الطبعة الاولى ،دار المسيرة ،عمان ،2012 ،ص 324-325.

6- عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، 2008، ص118-119

7- هندي منير ابراهيم ، ادارة البنوك التجارية :مدخل اتخاذ القرارات ،الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، ط الثالثة ، 2000.

ب-البحوث الجامعية :

1-عذاب زغير اكتفاء ، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة 2010،2016 ،باحث أقدم، العراق ، 2017 ، ص 38.

2-الأعرج طارق محمد خليل ،اقتصاديات النقود والبنوك ،دكتوراه ادارة المصارف ،ص 45.44 .

3- بروال نسيمة ، " استراتيجية ادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية " ، رسالة مقدمة لنيل، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع إستراتيجية مالية ،،جامعة أم البواقي،الجزائر،2010- 2011 ،ص 97.

4- زراقي هاجر ،"إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الاسلامية "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات على شهادة ماجيستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس – سطيف ،2012,ص64.

5-صوار يوسف ، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبى بكر بلقايد-تلمسان ،الجزائر، 2008،ص130،129 .

6-فرج شعبان ، دروس في مقياس العمليات المصرفية وادارة المخاطر :موجهة لطلبة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بويرة، 2014،2013.

7_محمد على محمد علي ،إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية (مدخل لتغطية القيم)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه،في الفلسفة في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،مصر، 2005 ، ص-04،-06.

8- مولكاف مربوحة ،النظام القانوني لعملية القرض البنكي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الحقوق ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ، ص 8،9.

9 -هبال عادل ،اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر في العلوم اقتصاية ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012

10- وجدان علي عبد الله ادريس ، القروض المصرفية وحكمها في الشريعة الاسلامية دراسة فقهية مقارنة ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستر الآداب في الدراسات الاسلامية تخصص فقه مقارن ، جامعة الجزيرة ، البلد ، ماي 2013، ص 13.

ب. المقالات العلمية:

1ـ القرصو وفاء ، شهرزاد بوجمعة ،تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1998- 2017) ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ،العدد السادس ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر ، سبتمبر 2018 ، ص 438.

2ـ بن رحمون سليم–سميحة بوحفص ،"التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية "المجلة الإقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال ،العدد 06 ،جامعة بسكرة ،مارس 2018 م، ص 08

3ـ ذكرى محمد حسين، محمود شاكر أرحام ، وسائل ادارة مخاطر القروض المصرفية دراسة مقارنة ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، البلد، السنة التاسعة 2017 ، ص 494 .

4ـ شرابي عبد العزيز ،مهدي بلوطار ، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ،مجلة الاقتصاد والمجتمع ، الجزائر ، ص 207.

5- عبد المجيد أحمد ماجدة ،هلال يوسف صالح ،استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي ،دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية،مجلة العلوم الاقتصادية ، السودان ، 2012م–2014 م ، ص122،121.

6ـــ عبد الجبار عبد القادر سلوى ،المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الأول/علمي ، العراق ،2008 ، ص 348 .

7ـــ ميثاق هاتف الفتلاوي ، ادارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج Sherrod، أهل البيت ، العدد السادس ،جامعة كربلاء، العراق ، ص 70.

8-. فخاري فاروق، "دور نموذج Z_ score في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المقترضة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر "مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19،جامعة المسيلة الجزائر،ص 11/10.

ت. التظاهرات العلمية :

1- أحمد عبد المنعم محمد شفيق ، مدخل في ادارة البنوك ، كلية التجارة ،جامعة بنها، مصر،2007،2008.

2- زغلول رزق ميراندا ،النقود والبنوك، مذكرة لنيل شهادة دكتورا كلية التجارة ،،جامعة بنها، مصر ، 2008-2009، ص17 .

3_شلالي عبد القادر ، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: "إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم "في جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة ، 26-2013/11/27م ،ص 02.

4_عاطف عبد المنعم واخرون "تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة ،جامعة القاهرة ،القاهرة،2008،ص06.

5_مزيان نور الدين، بلال بوجمعة، زرزار العياشي ، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الاقراض في البنوك ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني السادس استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، ص7.

6_ممدوح احمد حمزة، ناهد عبد الحميد ،"ادارة الخطر والتأمين " كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،2003 ،ص 14.

7-سورة المزمل :الآية 20

2.**المراجع باللغة الأجنبية:**

1-Horcher, K, A.ESSENTIALS of Financial Risk Management. Published by John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, (2005),p44.

2-Linh Nguyen, Credit Risk،Control for loanproducts in commercial banks،(2016)،P07.

3-Peter, M،Financial risk management: Sources of financial risk and risk assessment ،Edinburgh business school, UK Retrieved ،(2016)،p18 .

المواقع الإلكترونية :

1-cbe.org.eglar 3:59 2020/01/09.

2http://iqtissad.blogspot.com14:16 31/12/19 .

3-https//:m.marefa.org ،2019 /12/23، h .05:16m.

4-https://dspace.qou.edu/contents/unit6-4254/index.html 14:56 25/01/2020.

5-www.almrsal.com/post،2019 /12/23h.06:30m

قائمة الملاحق

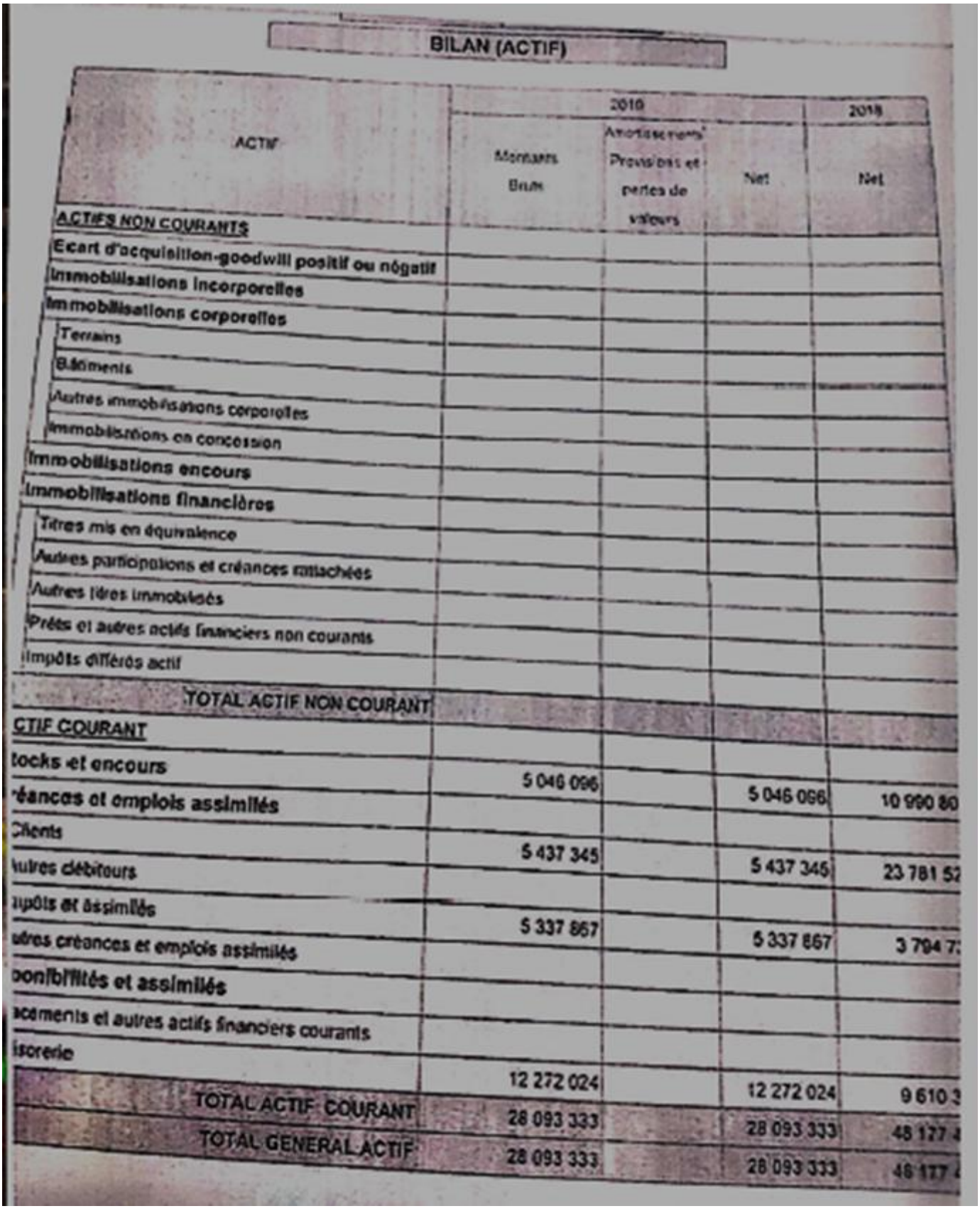

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Brut	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT				
CTIF COURANT				
tocks et encours	5 046 096		5 046 096	10 990 80
réances et emplois assimilés				
Clients	5 437 345		5 437 345	23 781 52
Autres débiteurs				
mpôts et assimilés	5 337 867		5 337 867	3 794 7
utres créances et emplois assimilés				
onibilités et assimilés				
acements et autres actifs financiers courants				
isorerie				
TOTAL ACTIF COURANT	12 272 024		12 272 024	9 610 3
TOTAL GENERAL ACTIF	28 093 333		28 093 333	48 177 4
	28 093 333		28 093 333	48 177 4

الملحق رقم (01):ميزانية الأصول للمؤسسة الاولى سنة 2018_2019.

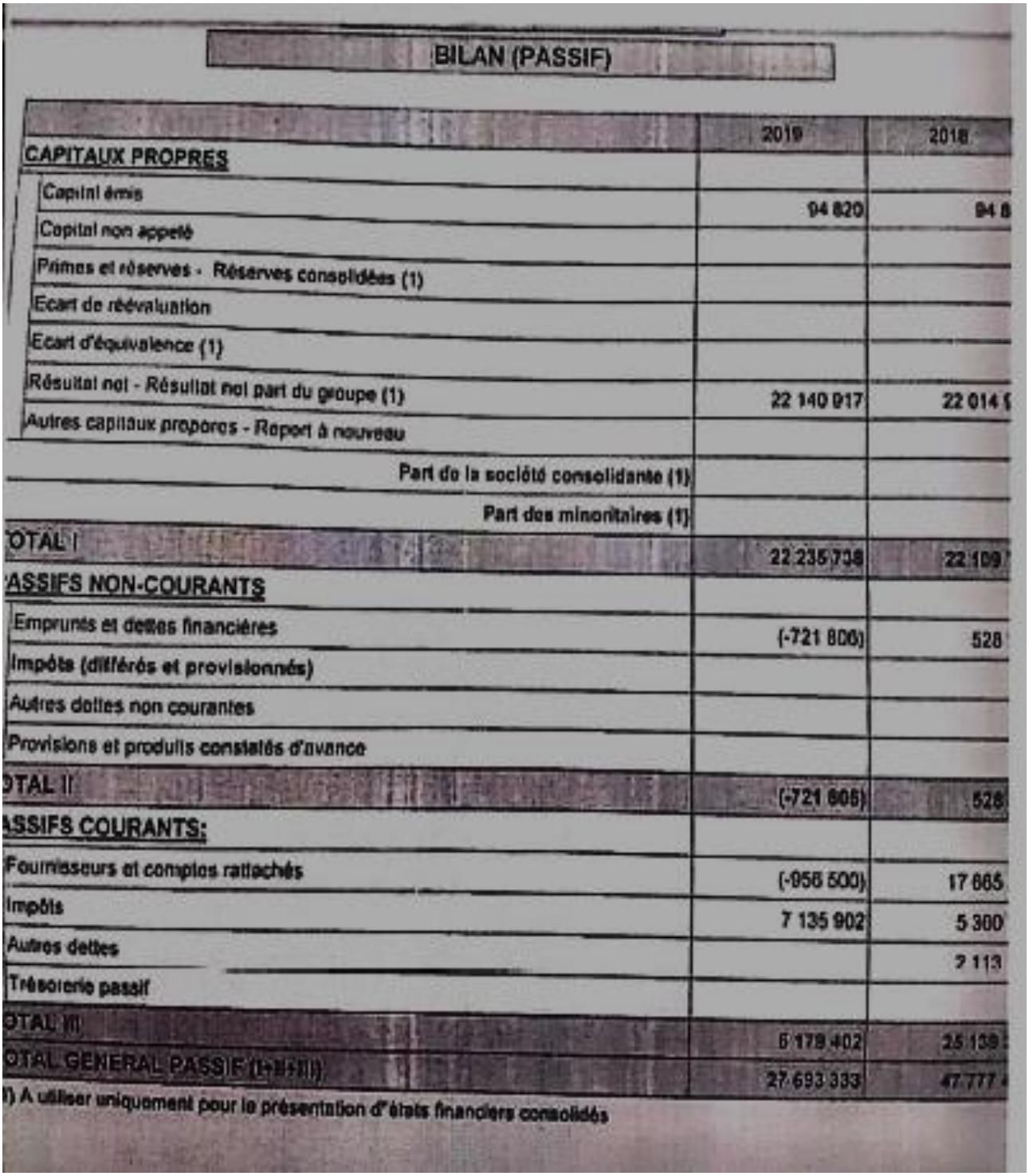

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	94 820	94 8
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	22 140 917	22 014 9
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
OTAL I	22 235 738	22 109 7
ASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	(-721 806)	528
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
OTAL II	(-721 806)	528
ASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	(-956 500)	17 665
Impôts	7 135 902	5 300
Autres dettes		2 113
Trésorerie passif		
OTAL III	6 178 402	25 139
OTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	27 693 333	47 777

1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم(02):ميزانية الخصوم للمؤسسة الأولى سنة 2018_2019.

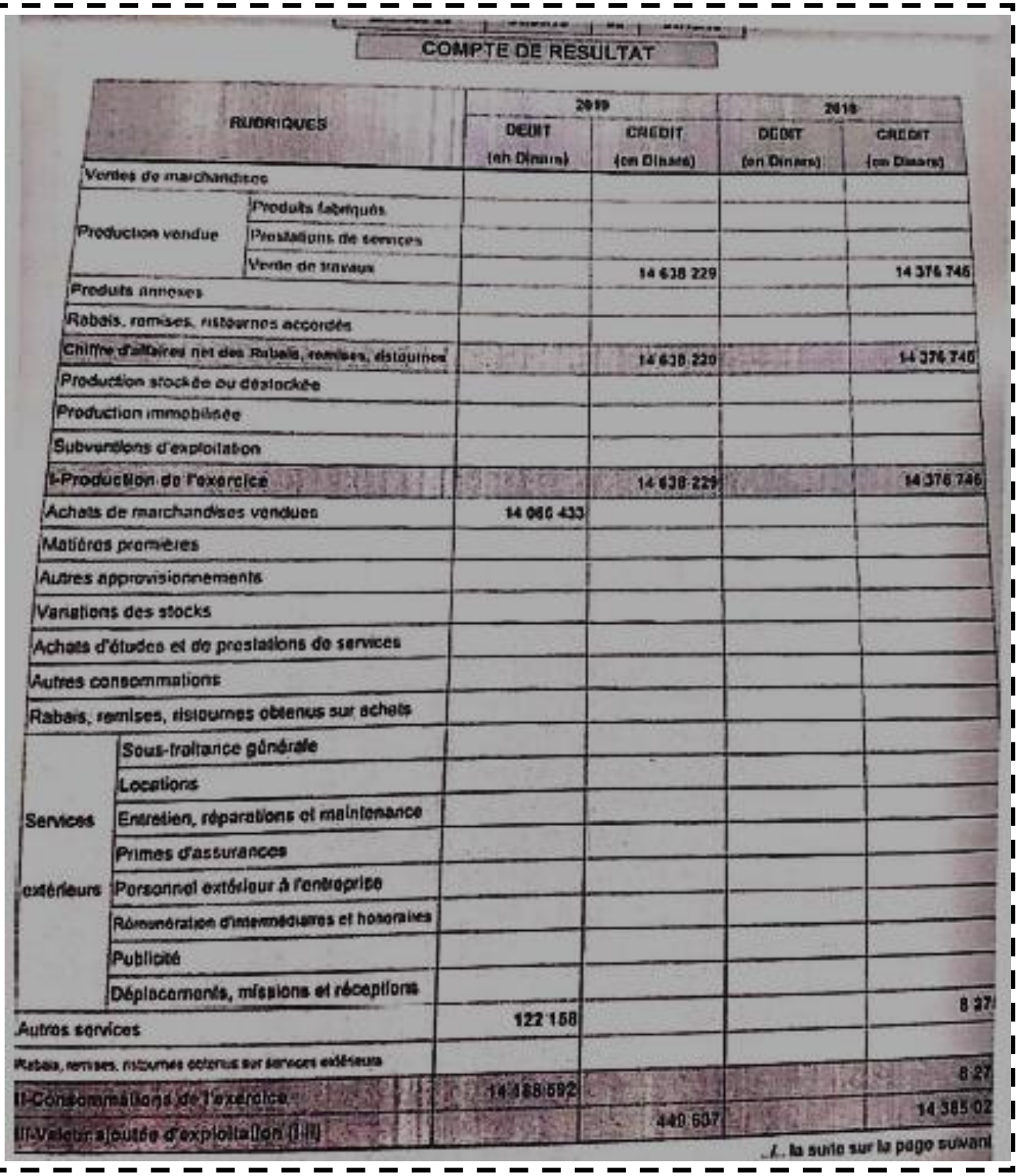

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		14 638 229		14 376 746
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			14 638 229		14 376 746
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			14 638 229		14 376 746
Achats de marchandises vendues		14 060 433			
Matières premières					
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				8 27
Autres services		122 158			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					8 27
II-Consommations de l'exercice		14 188 592			14 385 02
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			449 637		

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم (03) :جدول حسابات النتائج للمؤسسة الأولى سنة 2018_2019.

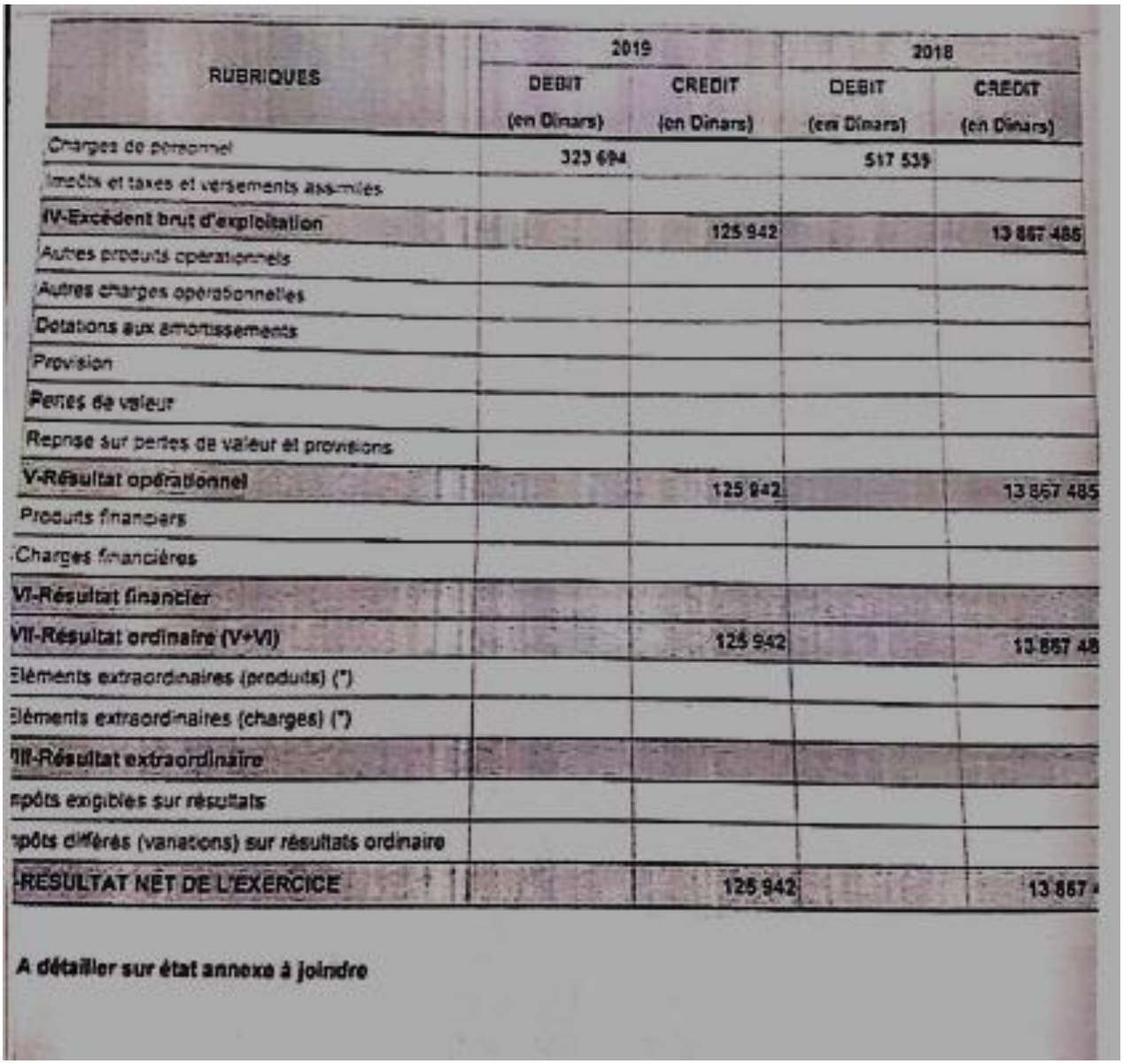

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	323 694		517 539	
Impôts et taxes et versements assimilés				
IV-Excédent brut d'exploitation		125 942		13 867 485
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		125 942		13 867 485
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		125 942		13 867 48
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		125 942		13 867

A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم (04) : تابع لجدول حسابات النتائج للمؤسسة الاولى سنة 2018_2019.

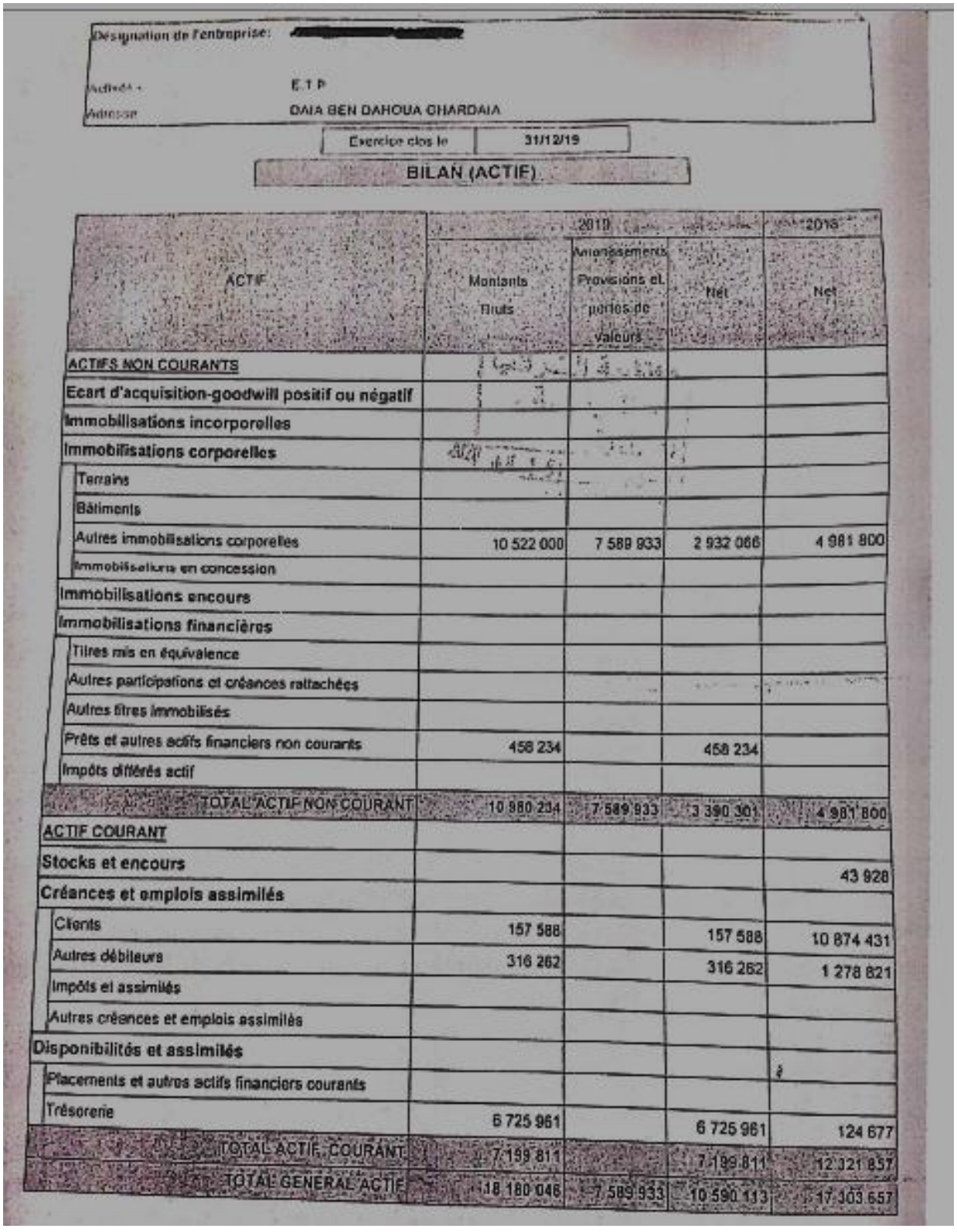

Designation de l'entreprise: [redacted]

Activité : E.T.P

Adresse : OAIA BEN DAHOUA GHARDAIA

Exercice clos le : 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	10 522 000	7 589 933	2 932 066	4 981 800
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	458 234		458 234	
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 980 234	7 589 933	3 390 301	4 981 800
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				43 928
Créances et emplois assimilés				
Clients	157 588		157 588	10 874 431
Autres débiteurs	316 262		316 262	1 278 821
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	6 725 961		6 725 961	124 677
TOTAL ACTIF COURANT	7 199 811		7 199 811	12 321 857
TOTAL GENERAL ACTIF	18 180 046	7 589 933	10 590 113	17 303 657

الملحق رقم (05) :ميزانية الأصول للمؤسسة الثانية سنة 2018_2019.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : E T P

Adresse : DAIA BEN DAHOUA GHARDAIA

Exercice clos le : 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 676 049	1 195 025
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	423 502	481 024
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 099 552	1 676 049
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	8 127 123	8 127 123
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	8 127 123	8 127 123
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		6 498 880
Impôts	838	893 152
Autres dettes	362 276	108 129
Trésorerie passif	322	322
TOTAL III	363 437	7 500 485
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	10 590 113	17 303 657

1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم(06): ميزانية الخصوم للمؤسسة الثانية سنة 2018_2019.

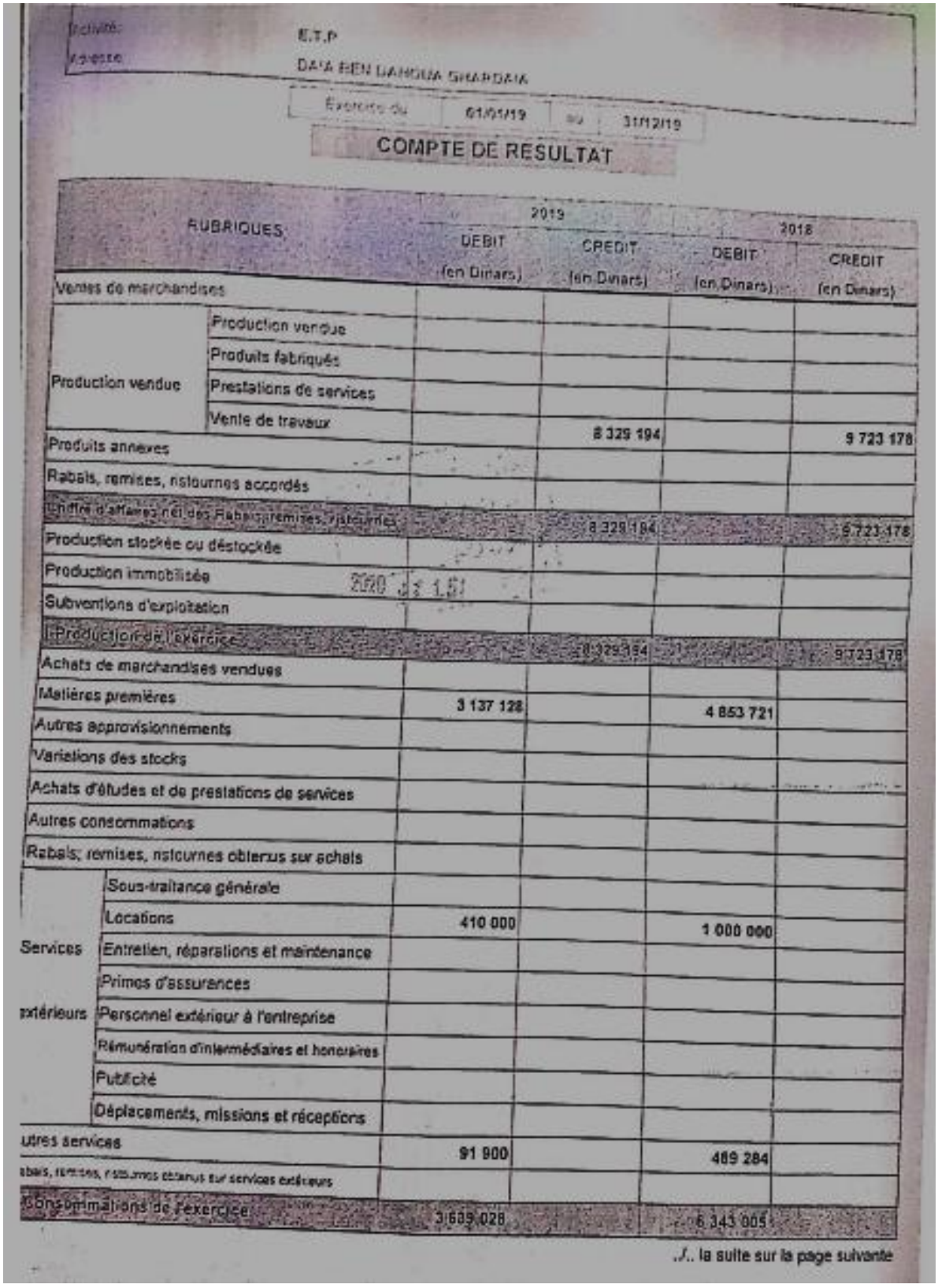

Raison : E.T.P

Adresse : DAIRA BEN DAHOUA SIDI BAIA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Production vendue				
	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		8 329 194		9 723 178
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			8 329 194		9 723 178
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			8 329 194		9 723 178
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		3 137 128		4 853 721	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	410 000		1 000 000	
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		91 900		489 284	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		3 639 028		6 343 005	

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم (07):جدول حسابات النتائج للمؤسسة الثانية سنة 2018_2019.

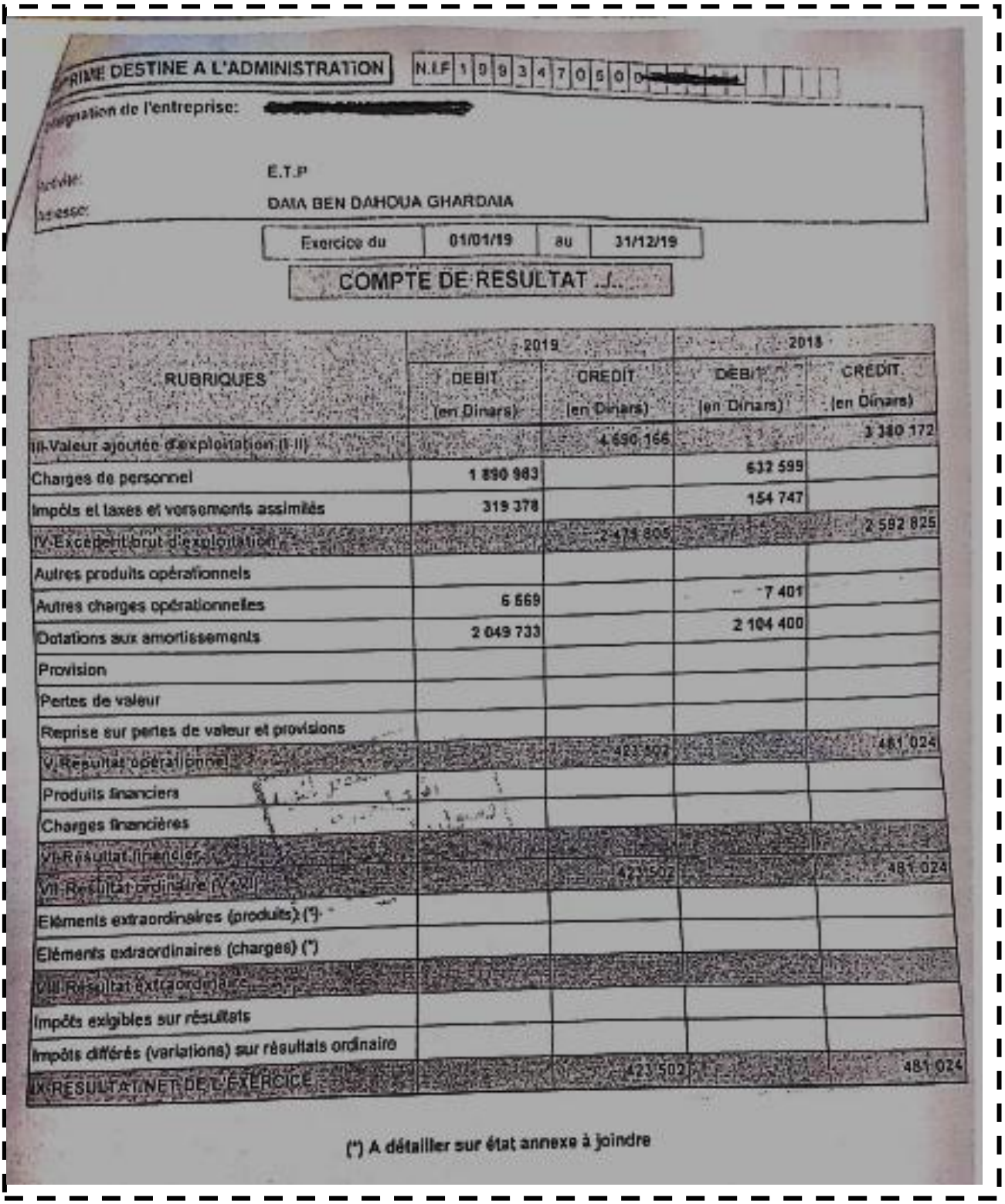

RIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 9 9 3 4 7 0 5 0 0 [redacted]

dénomination de l'entreprise: [redacted]

activité: E.T.P

adresse: DAIA BEN DAHOUA GHARDAIA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		4 690 166		3 380 172
Charges de personnel	1 890 983		632 599	
Impôts et taxes et versements assimilés	319 378		154 747	
IV-Excédent brut d'exploitation		2 479 805		2 592 825
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	6 669		7 401	
Dotations aux amortissements	2 049 733		2 104 400	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		423 502		481 024
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		423 502		481 024
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		423 502		481 024

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم (08) :تابع لجدول حسابات النتائج للمؤسسة الثانية سنة 2018_2019.

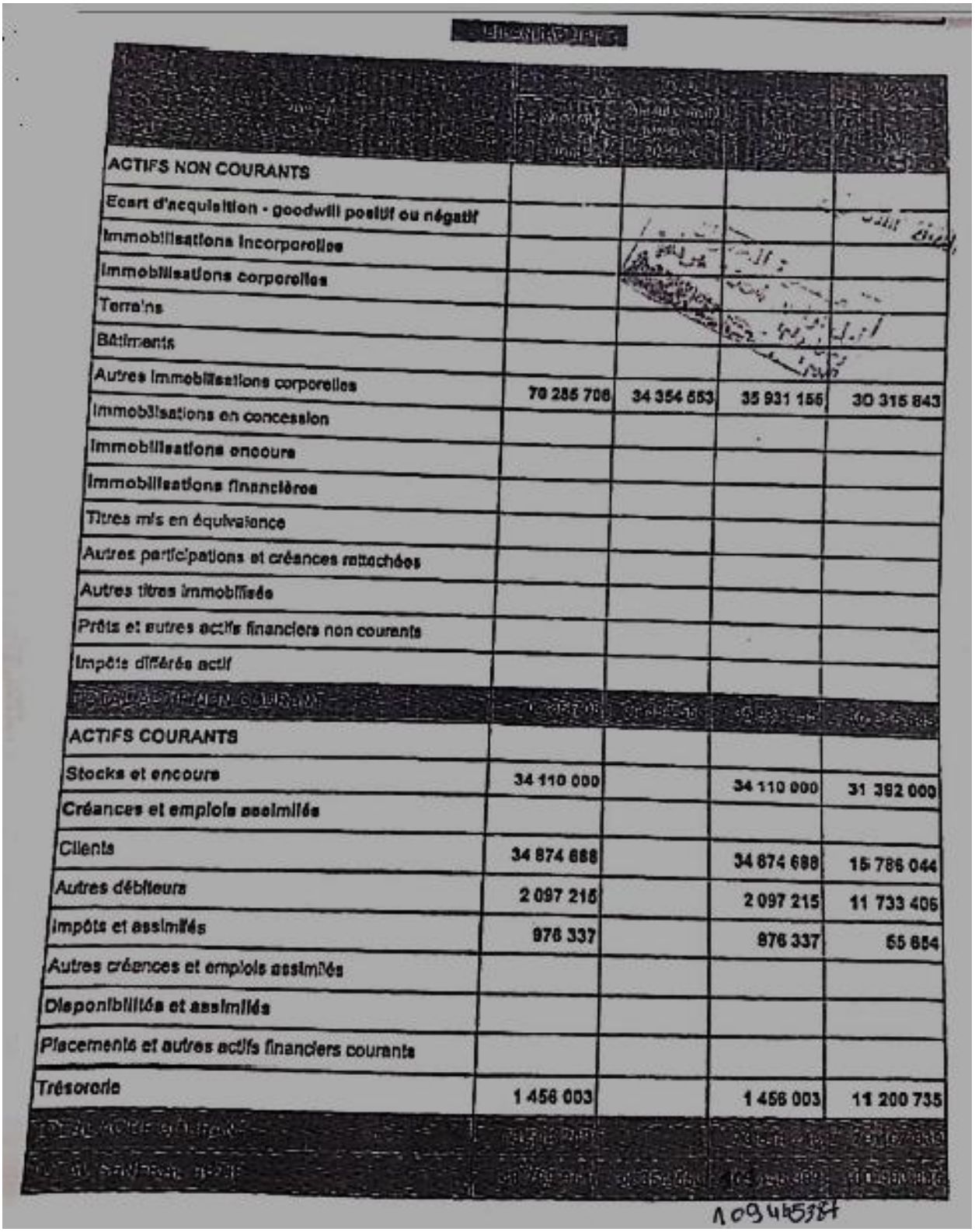

ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	70 285 708	34 354 553	35 931 155	30 315 843
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	34 110 000		34 110 000	31 392 000
Créances et emplois assimilés				
Clients	34 874 688		34 874 688	15 786 044
Autres débiteurs	2 097 215		2 097 215	11 733 406
Impôts et assimilés	976 337		976 337	65 654
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 456 003		1 456 003	11 200 735

الملحق رقم (09) :ميزانية الأصول للمؤسسة الثالثة سنة 2018_2019.

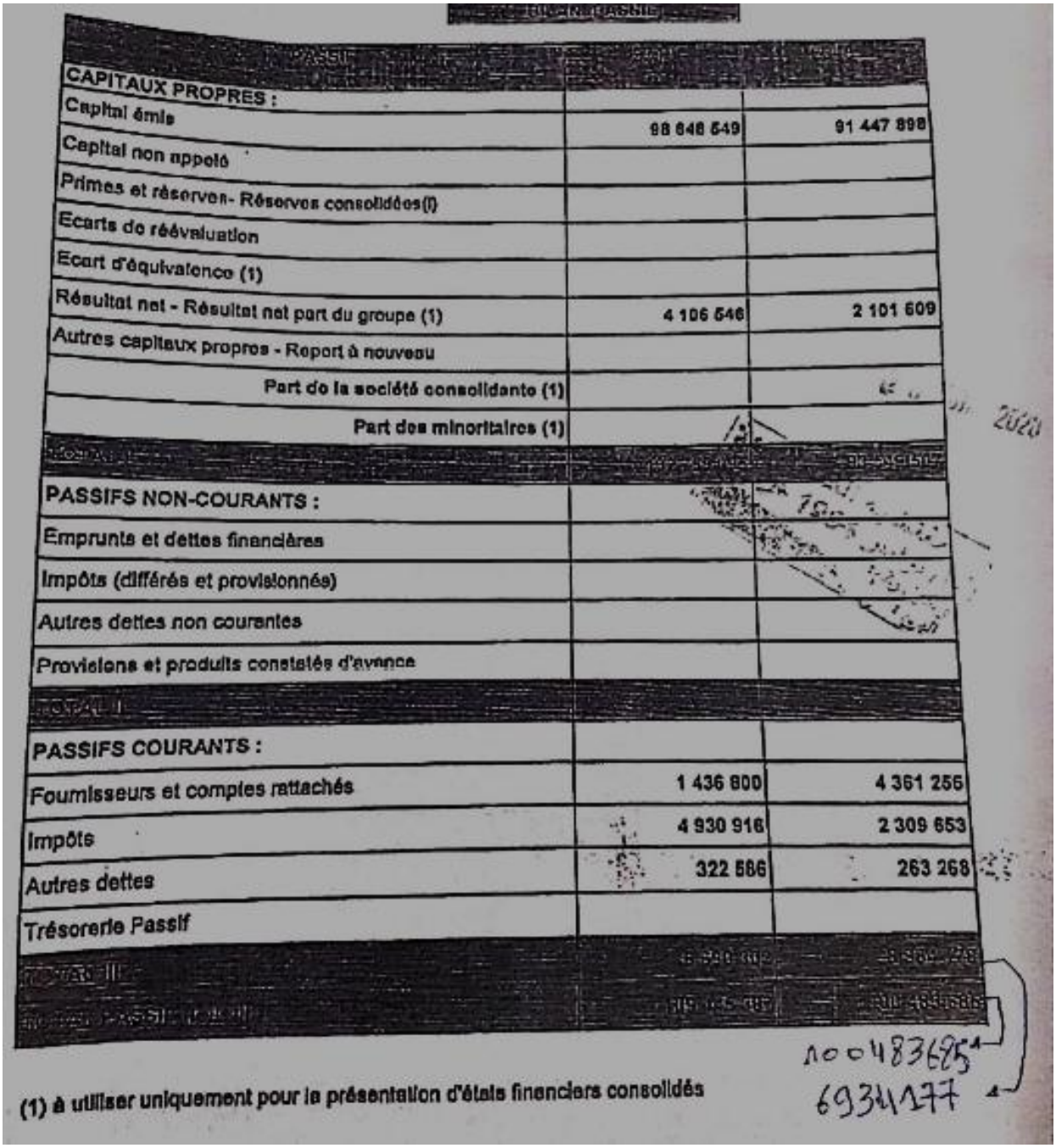

PASSIF		
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	98 848 549	91 447 898
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4 106 546	2 101 609
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 436 800	4 361 255
Impôts	4 930 916	2 309 653
Autres dettes	322 586	263 268
Trésorerie Passif		

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (10) : ميزانية الخصوم للمؤسسة الثالثة سنة 2018_2019.

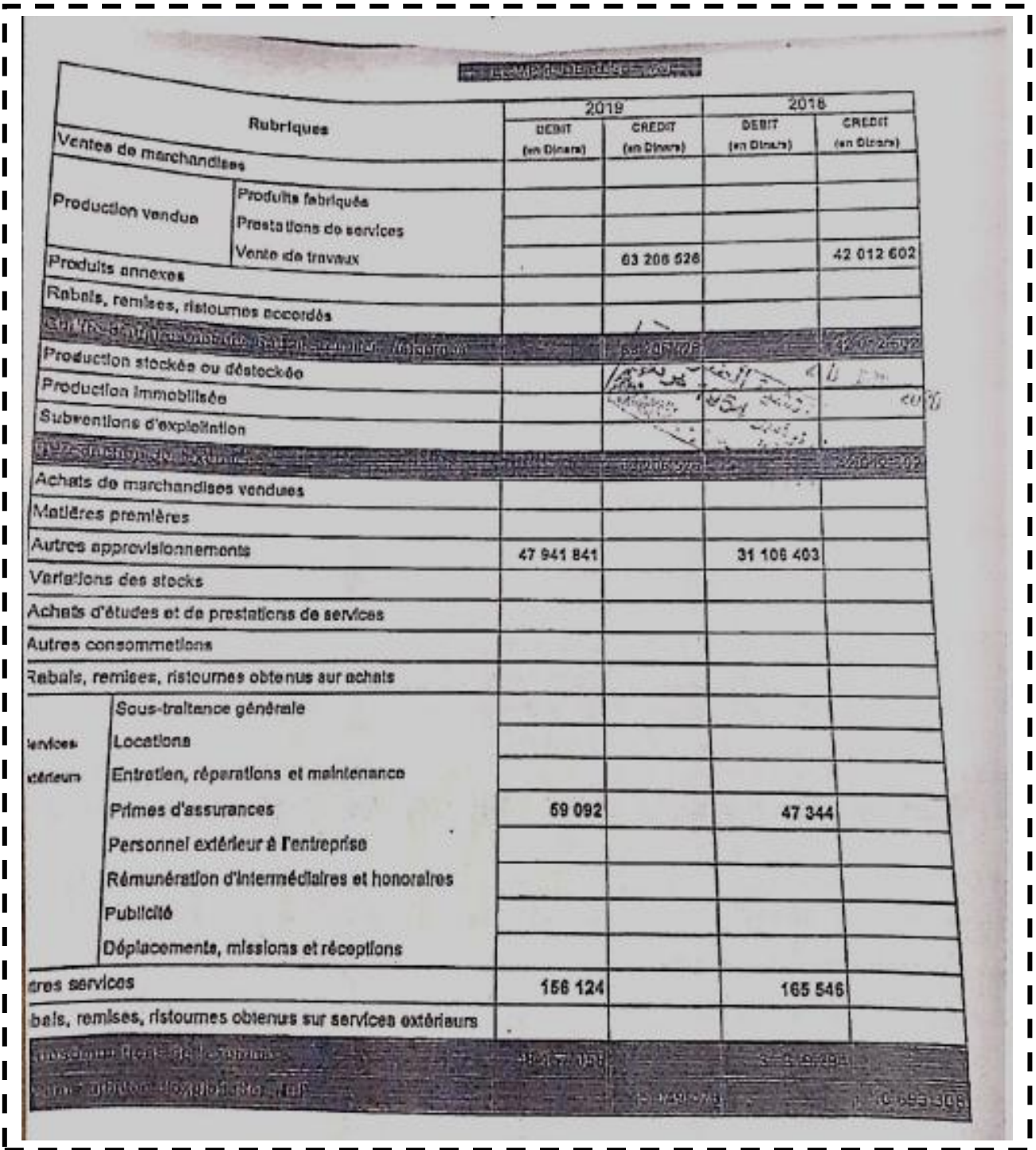

Rubriques		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		63 206 526		42 012 602
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Autres approvisionnements		47 941 841		31 106 403	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
...vices ...térieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	59 092		47 344	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
...res services		156 124		165 546	
...bais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					

الملحق رقم (11) :جدول حسابات النتائج للمؤسسة الثالثة سنة 2018_2019.

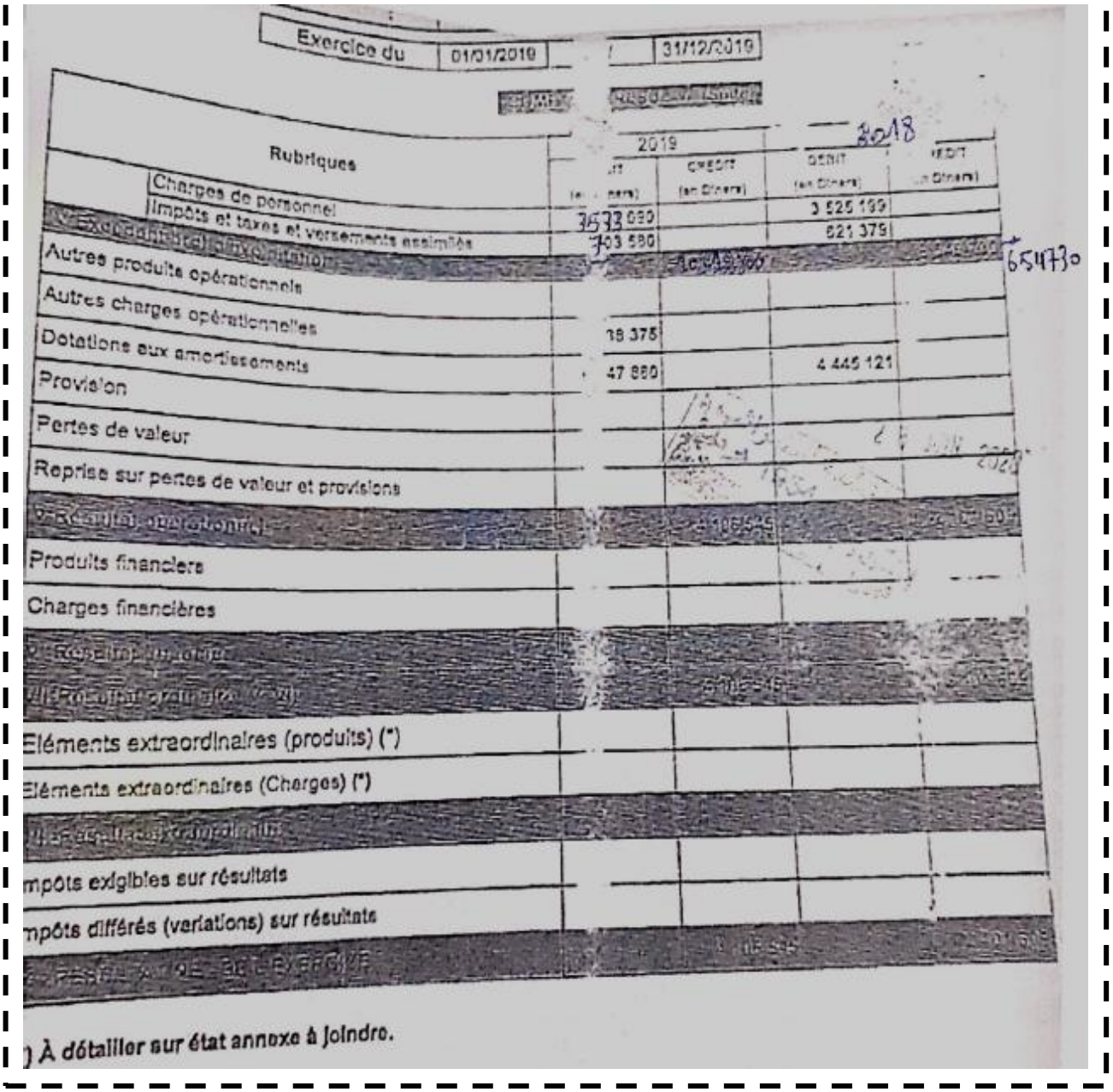

Exercice du 01/01/2019 / 31/12/2019

Rubriques	2019		2018	
	(en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3533 080		3 525 199	
Impôts et taxes et versements assimilés	703 580		621 379	
Autres produits opérationnels				654730
Autres charges opérationnelles	18 375			
Dotations aux amortissements	47 860		4 445 121	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
Produits financiers				
Charges financières				
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
mpôts exigibles sur résultats				
mpôts différés (variations) sur résultats				

) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم (12) :تابع لجدول حسابات النتائج للمؤسسة الثالثة سنة 2018_2019.

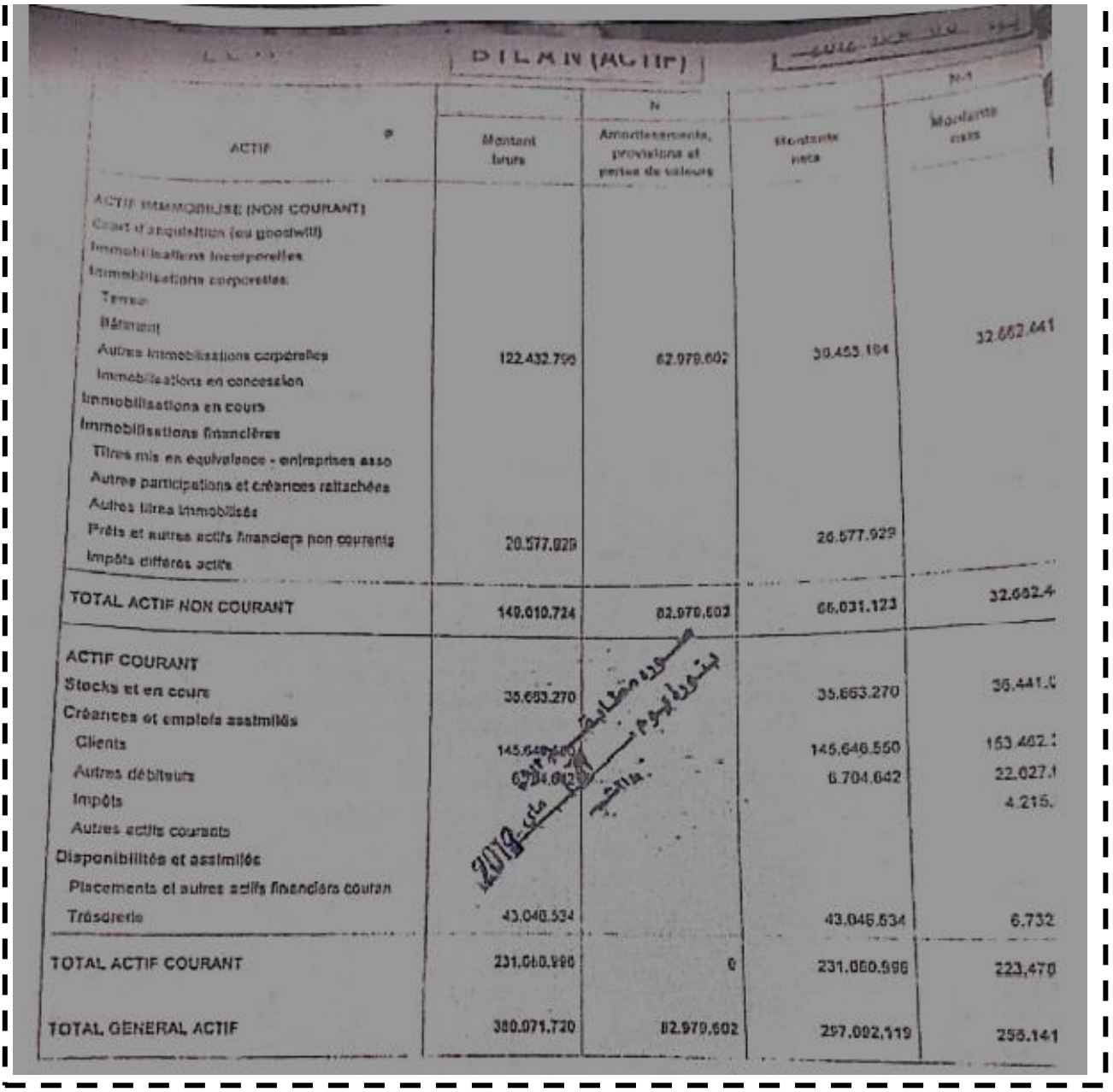

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N		N-1
	Montant brut	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Montant net	Montant net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrain				
Bâtiment				
Autres immobilisations corporelles	122.432.796	62.979.602	59.453.194	32.662.641
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises asso				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	26.577.929		26.577.929	
Impôts différés actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	149.010.724	82.979.602	86.031.123	32.662.4
ACTIF COURANT				
Stocks et en cours	35.663.270		35.663.270	36.441.0
Créances et emplois assimilés				
Clients	145.646.550		145.646.550	153.462.3
Autres débiteurs	6.704.642		6.704.642	22.627.1
Impôts				4.215.
Autres actifs courants				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courant				
Trésorerie	43.046.534		43.046.534	6.732
TOTAL ACTIF COURANT	231.060.996	0	231.060.996	223.478
TOTAL GENERAL ACTIF	380.071.720	82.979.602	297.092.119	255.141

الملحق رقم (13): ميزانية الأصول للمؤسسة الرابعة سنة 2018_2019.

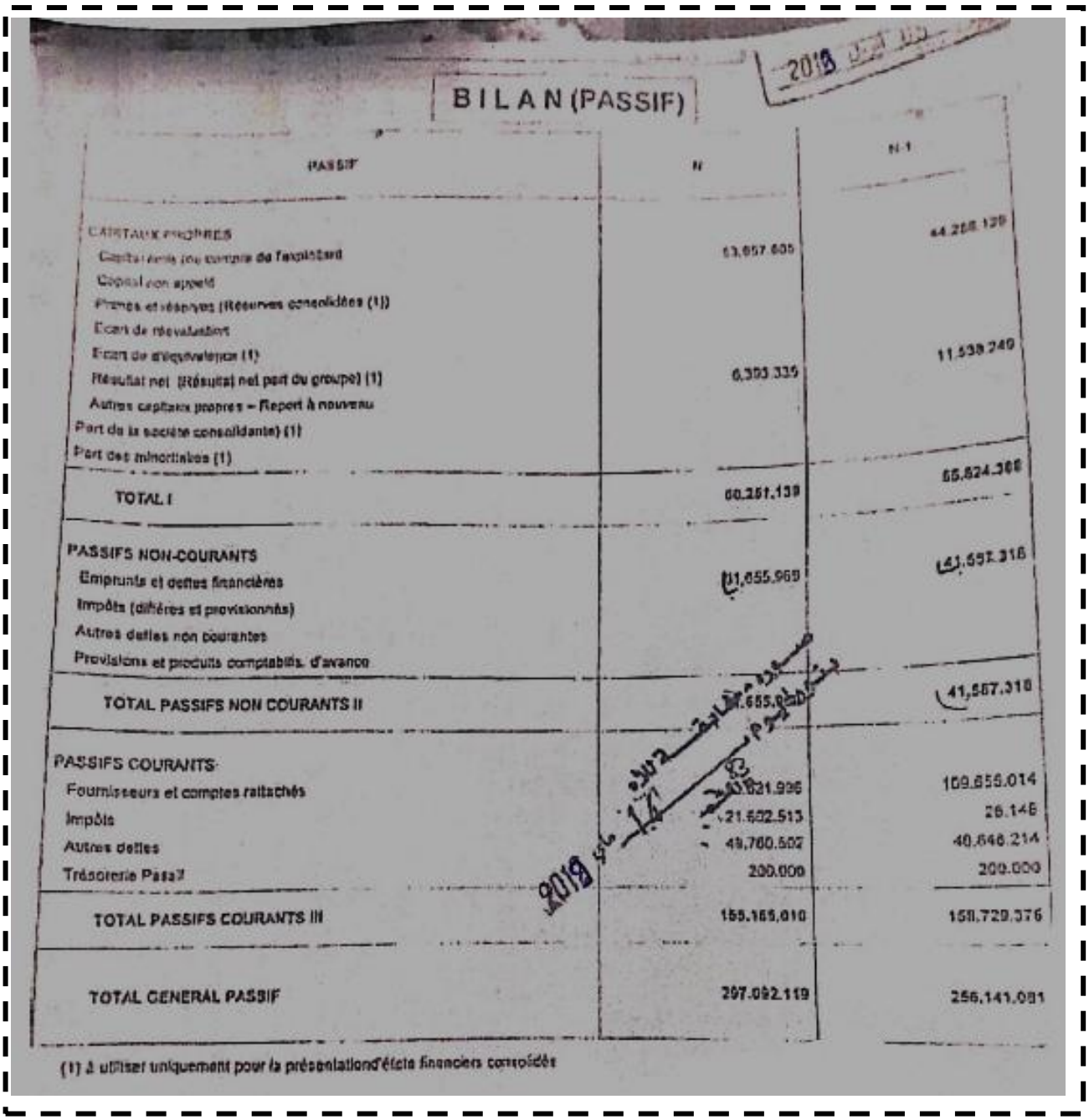

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	63.857.605	44.258.139
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
Ecart de réévaluation		
Ecart de d'équivalence (1)		11.538.249
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	6.393.335	
Autres capitaux propres – Report à nouveau		
Part de la société consolidante) (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	60.251.139	55.824.388
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	1.655.969	41.557.316
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilis. d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	1.655.969	41.557.316
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	121.936	109.655.014
Impôts	21.602.513	26.146
Autres dettes	49.760.502	40.646.214
Trésorerie Passif	200.000	200.000
TOTAL PASSIFS COURANTS III	155.165.010	150.729.376
TOTAL GENERAL PASSIF	207.092.119	256.141.081

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (14) : ميزانية الخصوم للمؤسسة الرابعة سنة 2018_2019.

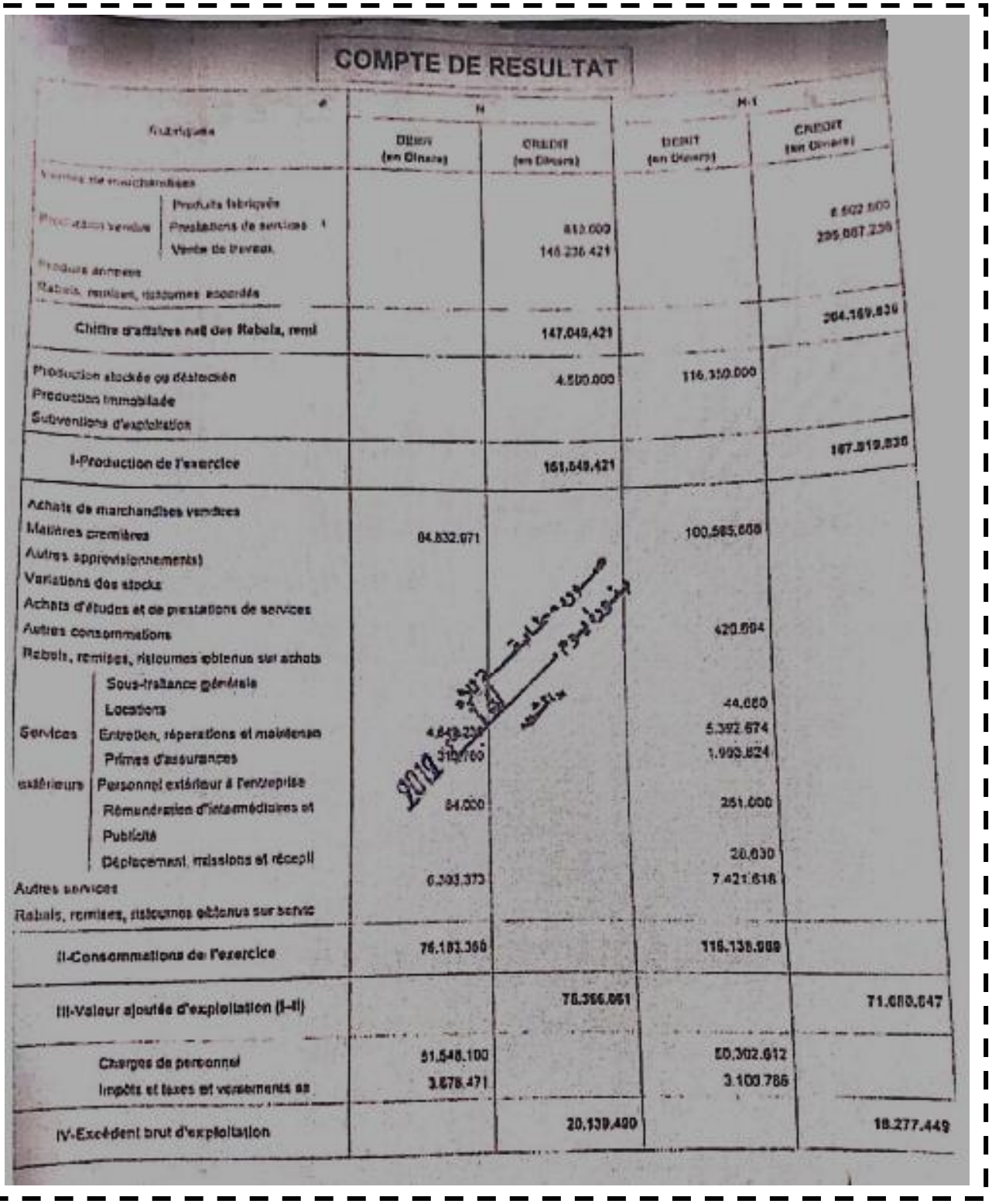

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue — Produits fabriqués				6.502.500
Production vendue — Prestations de services		813.000		295.667.236
Production vendue — Vente de travaux		146.236.421		
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remi		147.049.421		264.169.836
Production stockée ou déstockée		4.500.000	116.350.000	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		151.549.421		167.319.836
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	84.832.971		100.585.668	
Autres approvisionnements)				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations			420.894	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs — Sous-traitance générale				
Services extérieurs — Locations			44.000	
Services extérieurs — Entretien, réparations et maintenan	4.849.234		5.392.674	
Services extérieurs — Primes d'assurances	319.760		1.993.824	
Services extérieurs — Personnel extérieur à l'entreprise				
Services extérieurs — Rémunération d'intermédiaires et	84.000		261.000	
Services extérieurs — Publicité				
Services extérieurs — Déplacement, missions et réceptl			20.630	
Autres services	6.303.373		7.421.618	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur servic				
II-Consommations de l'exercice	76.181.360		116.138.988	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I–II)		75.366.061		71.080.847
Charges de personnel	51.546.100		50.302.612	
Impôts et taxes et versements as	3.678.471		3.100.786	
IV-Excédent brut d'exploitation		20.139.490		18.277.449

الملحق رقم (15) :جدول حسابات النتائج للمؤسسة الرابعة سنة 2018_2019.

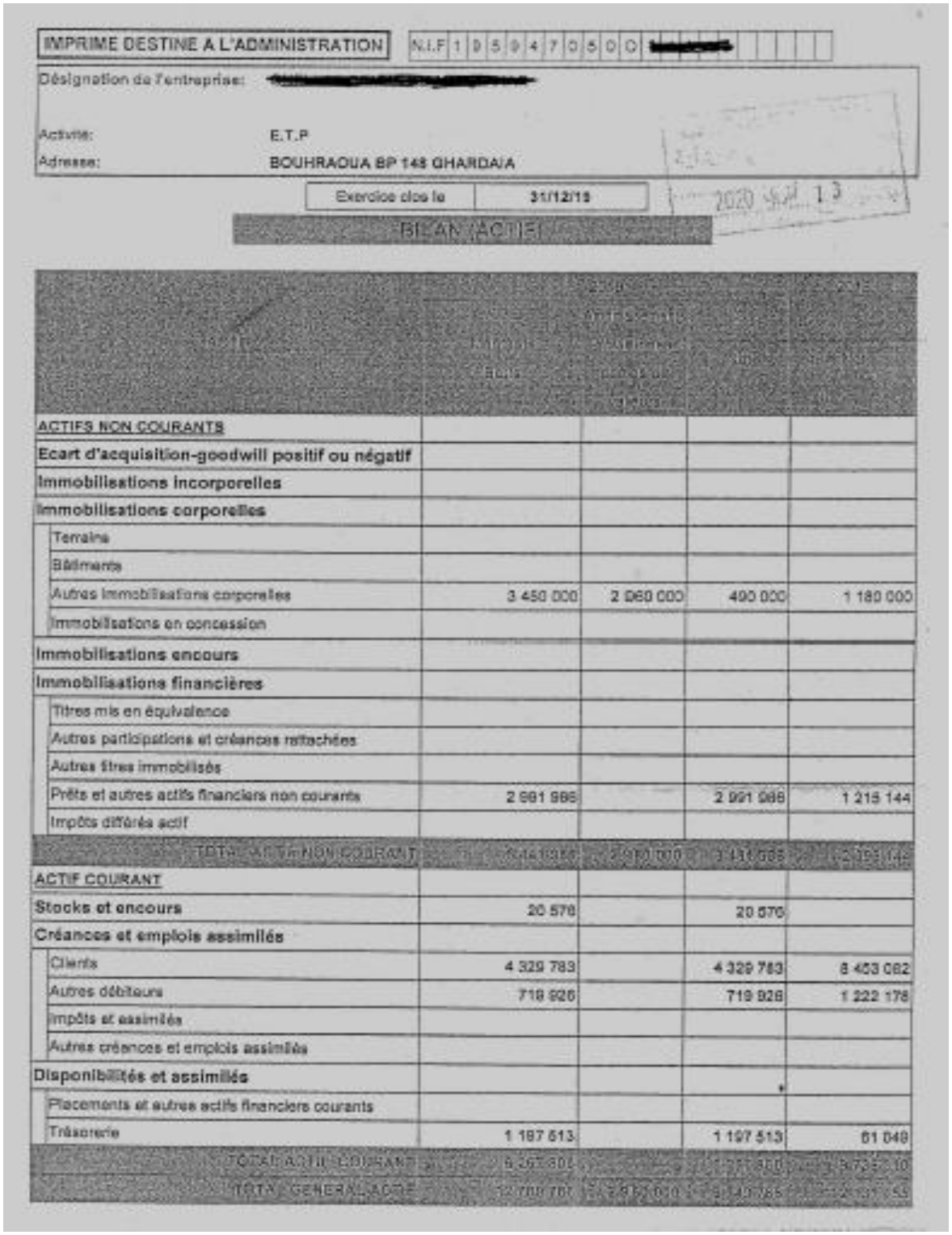

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 0 5 9 4 7 0 5 0 0 [redacted]

Désignation de l'entreprise: [redacted]

Activité: E.T.P

Adresse: BOUHRAOUA BP 148 GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	3 450 000	2 960 000	490 000	1 180 000
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 991 986		2 991 986	1 215 144
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	20 570		20 570	
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 329 783		4 329 783	8 403 082
Autres débiteurs	719 926		719 926	1 222 178
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 197 513		1 197 513	61 049
TOTAL ACTIF COURANT	[illegible]		[illegible]	[illegible]
TOTAL GENERAL ACTIF	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الملحق رقم (16): ميزانية الأصول للمؤسسة الخامسة سنة 2018_2019.

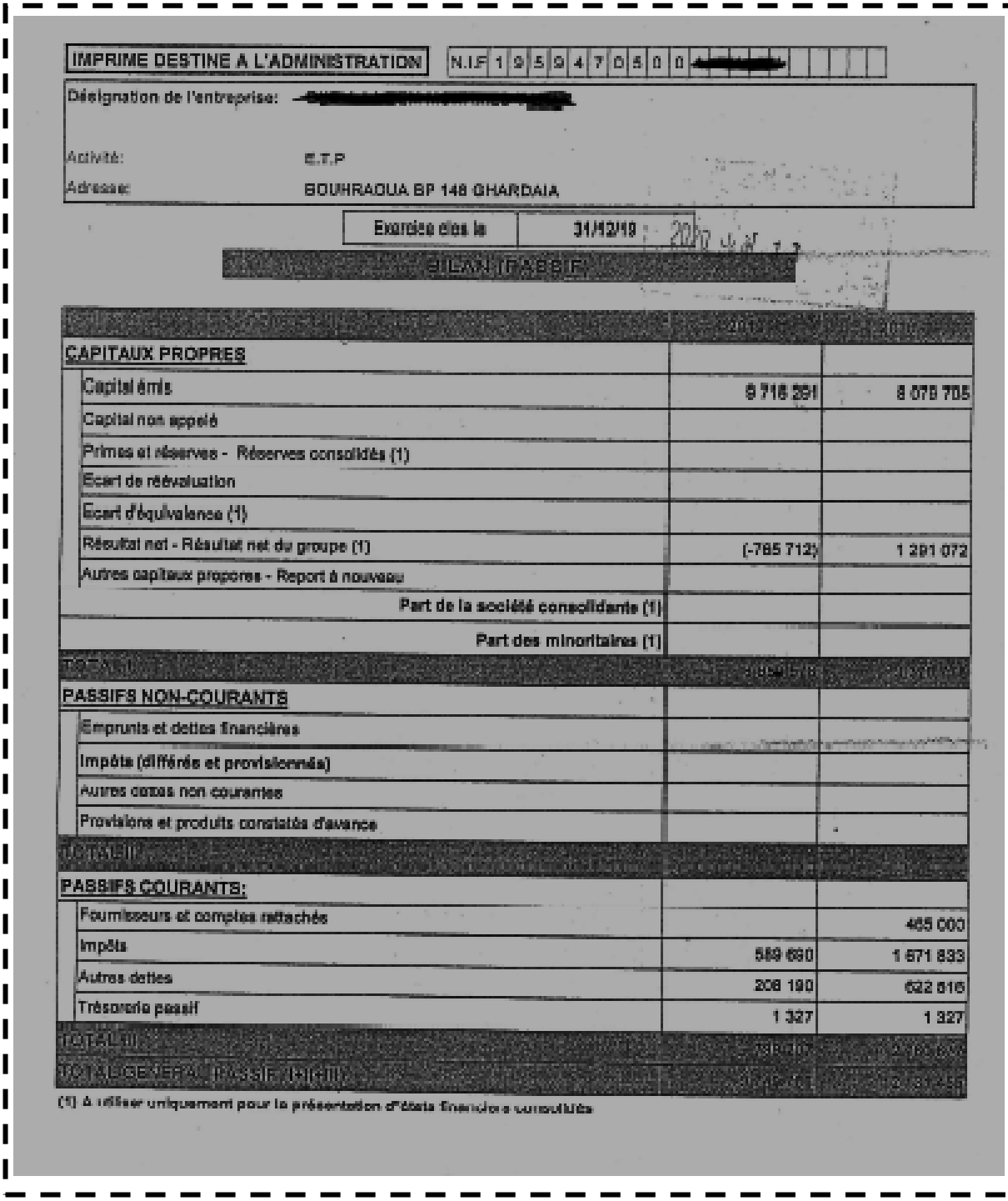

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 9 5 9 4 7 0 5 0 0 [redacted]

Désignation de l'entreprise: [redacted]

Activité: E.T.P

Adresse: BOUHRAOUA BP 148 GHARDAIA

Exercice clos le 31/12/19 : 2020

BILAN (PASSIF)

CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	9 716 291	8 078 705
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	(-785 712)	1 291 072
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		465 000
Impôts	589 680	1 671 833
Autres dettes	208 190	622 616
Trésorerie passif	1 327	1 327
TOTAL III		
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (17) :ميزانية الخصوم للمؤسسة الخامسة سنة 2018_2019.

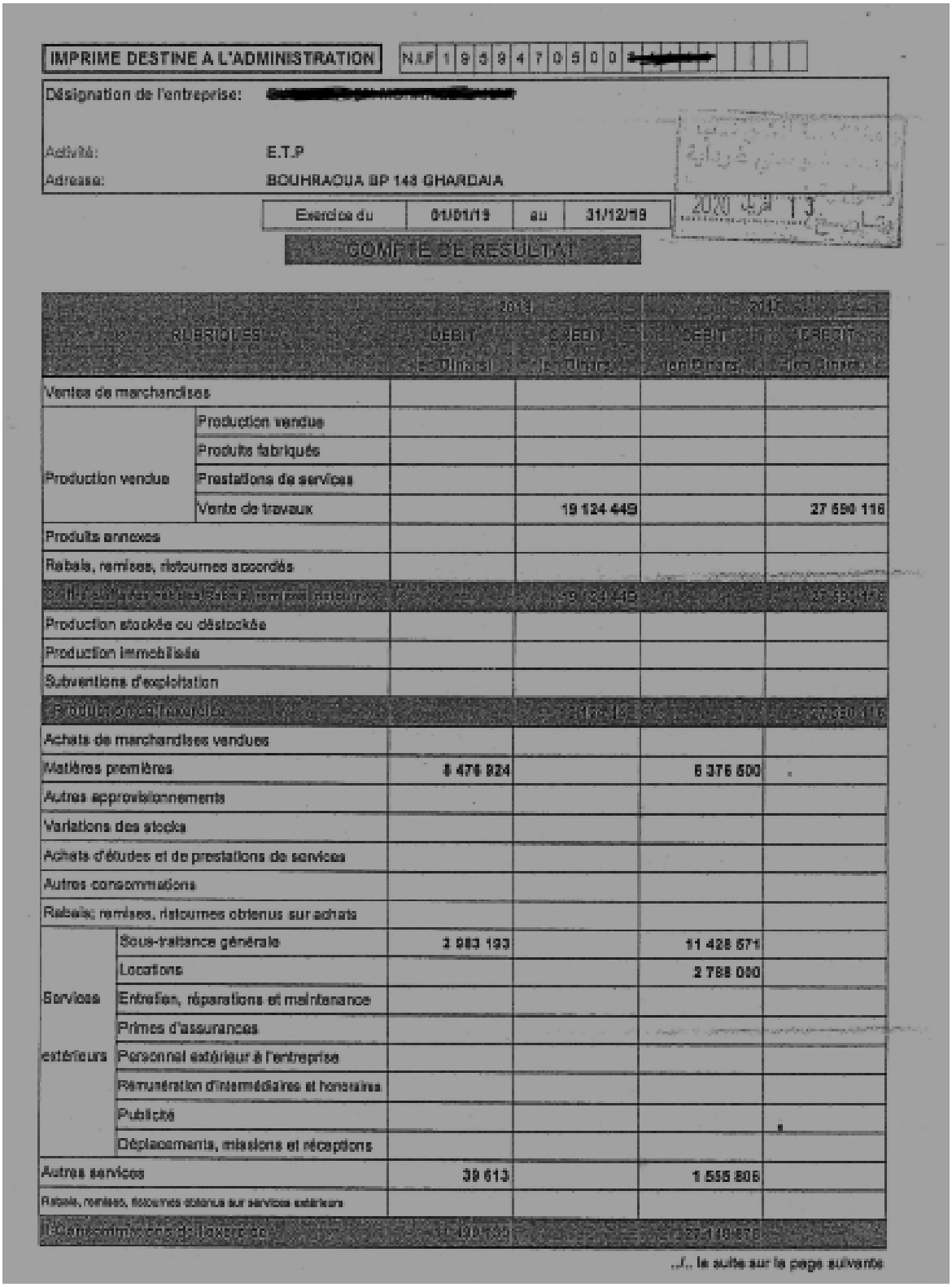

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 9 5 9 4 7 0 5 0 0 [redacted]

Désignation de l'entreprise: [redacted]

Activité: E.T.P

Adresse: BOUHRAOUA BP 148 GHARDAIA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Production vendue				
	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		19 124 449		27 590 116
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
[illegible]			[illegible]		[illegible]
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
[illegible]			[illegible]		[illegible]
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		8 476 824		6 376 600	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	3 983 193		11 428 571	
	Locations			2 788 050	
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		39 613		1 555 805	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
[illegible]		[illegible]		[illegible]	

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم (18) :جدول حسابات النتائج للمؤسسة الخامسة سنة 2018_2019.

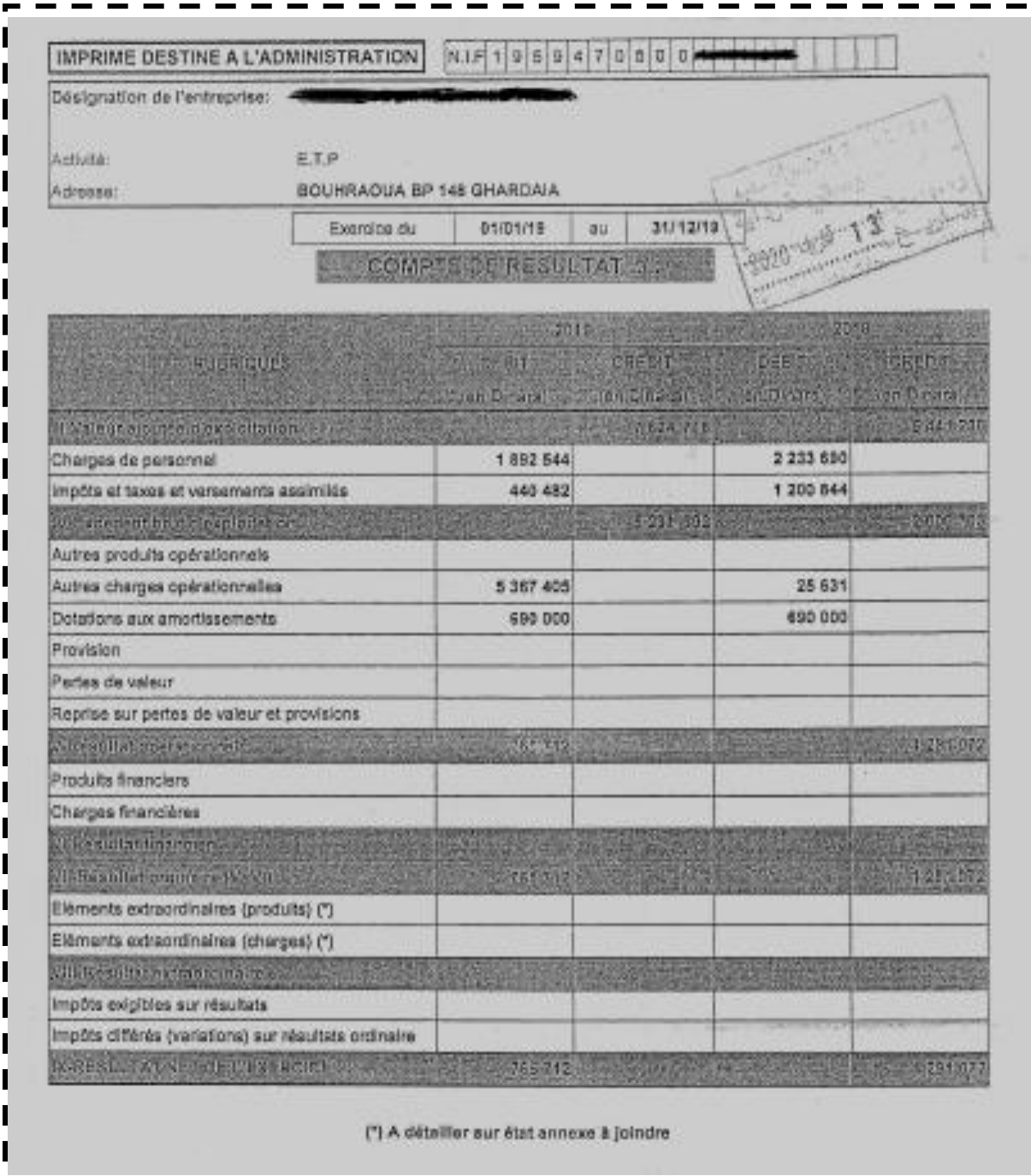

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 1 9 5 9 4 7 0 0 0 0 [redacted]

Désignation de l'entreprise: [redacted]

Activité: E.T.P

Adresse: BOUHRAOUA BP 148 GHARDAIA

Exercice du	01/01/19	au	31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2019 DEBIT	2019 CREDIT	2018 DEBIT	2018 CREDIT
I-Valeur ajoutée d'exploitation		1 624 716		5 441 230
Charges de personnel	1 892 544		2 233 690	
Impôts et taxes et versements assimilés	440 482		1 200 844	
II-Excédent brut d'exploitation		5 231 302		2 006 696
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	5 367 405		25 631	
Dotations aux amortissements	693 000		690 000	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
III-Résultat opérationnel	69 512			1 291 072
Produits financiers				
Charges financières				
IV-Résultat financier				
V-Résultat ordinaire avant impôts (III-IV)	765 712			1 291 072
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VI-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	765 712			1 291 072

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم (19) :تابع لجدول حسابات النتائج للمؤسسة الخامسة سنة 2018_2019.

[redacted] AU CAPITAL 104 002 000 DA

SIEGE SOCIAL ZONE INDUSTRIELLE GARE TAAM-GHARDAIA

Id Fisc :09974708[redacted] Art Imp : 471006[redacted] RC n° :97B086[redacted]

ACITF

Exercice clos le 31/12/2018

ACTIFS	Notes	N			N-1
		Brut	Amt/ Prov	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecarts d'acquisition (goodwill)					
Immobilisations incorporelles		58 800,00	2 205,00	56 595,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains				0,00	0,00
Batiments		31 511 468,11	19 208 407,95	12 303 060,16	12 804 243,48
Autres Immobilisations corporelles		212 415 050,10	178 175 021,11	34 240 028,99	32 963 098,17
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattaché					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres immobilisations financière					
Autres actifs non courants		1 854 046,81		1 854 046,81	1 854 046,81
Total des actifs non courants		245 839 365,02	197 385 634,06	48 453 730,96	47 621 388,46
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		98 812 220,05		98 812 220,05	85 183 176,29
Créances et emploi assimilés					
Clients		41 667 900,36		41 667 900,36	22 728 801,55
Autres débiteurs		4 431 636,12		4 431 636,12	3 262 852,81
Impôts et assimiliés		109 110,69		109 110,69	649 223,32
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		56 730 774,86		56 730 774,86	15 735 180,85
Total des actifs courants		201 751 642,08	0,00	201 751 642,08	127 559 234,82
TOTAL DES ACTIFS		447 591 007,10	197 385 634,06	250 205 373,04	175 180 623,28

الملحق رقم (20): ميزانية الأصول للمؤسسة السادسة سنة 2018_2019.

[redacted] AU CAPITAL 104 002 000 DA

SIEGE SOCIAL ZONE INDUSTRIELLE GARE TAAM-GHARDAIA

Id Fisc :099747[redacted] Art Imp : 4710[redacted] RC n° :97B0162043

0

PASSIF

Exercice clos le 31/12/2018

CAPITAUX PROPRES ET PASSIFS	Notes	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		104 002 000,00	104 002 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves réserves consolidés (1)		7 480 070,00	6 960 060,00
Ecarts de réévaluation			
Ecarts d'équivalence (1)		13 093 150,38	13 093 150,38
Résultat net (part du groupe)		13 933 466,83	8 289 236,72
Autres capitaux propres- report à nouveau			
Part de société consolidante (1)			
Part des minoritaires(1)			
Part de la société mère			
Part des minoritaires			
Total I		138 508 687,21	132 344 447,10
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		23 402 008,38	4 633 134,45
Impôts (différés)			
Autres Produits (différés: subvention d'investissement)			
Provisions et produits constatés d'avance			
Total des passifs non courants II		23 402 008,38	4 633 134,45
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs & comptes rattachés		15 231 052,40	11 155 796,49
Impôts		7 057 107,06	3 626 079,90
Autres dettes		24 116 534,87	23 421 165,34
Trésorerie passif (découverts bancaires)		41 889 983,12	
Total des passifs courants		88 294 677,45	38 203 041,73
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES ET DES PASSIFS		250 205 373,04	175 180 623,28

الملحق رقم (21) :ميزانية الخصوم للمؤسسة السادسة سنة 2018_2019.

[redacted] AU CAPITAL 184 082 000 DA
EGE SOCIAL ZONE INDUSTRIELLE GARE TAAM-GHARDAIA
sc :0997470[redacted] Art Imp : 471006[redacted] RC n° :97B08[redacted]
0

Compte de résultat
Exercice clos le 31/12/2018

	Notes	N	N-1
Chiffre d'affaires			
ventes et produits annexes		254 495 367,14	175 818 138,34
Variation des stocks de PF et encours		26 014 936,46	10 885 159,63
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I Production de l'exercice		280 510 303,60	186 703 297,97
Achats consommés		178 909 045,01	108 536 846,39
Services extérieurs et autres consommations		9 914 403,80	7 582 068,01
II Consommation de l'exercice		188 823 448,81	116 118 914,40
III Valeur ajoutée (I-II)		91 686 854,79	70 584 383,57
Charges du personnel		57 403 152,35	47 503 428,63
Impôts et taxes		3 373 373,59	4 295 088,37
IV Excédent brut d'exploitation		30 910 328,85	18 785 866,57
Autres produits opérationnels		500 805,25	100,15
Autres charges opérationnelles		49,89	1 337 451,70
Dotations aux amortissements et aux provisions		5 624 133,48	5 450 356,83
Reprises sur pertes de valeur et provisions			
V Résultat opérationnel		25 786 950,73	11 998 148,19
Produits financiers		1 920 589,65	188 821,93
Charges financières		10 380 481,33	1 663 791,45
VI Résultat financier		-8 459 891,68	-1 474 969,52
VII Résultat ordinaires avant impôt		17 887 962,95	19 527 179,67
Impôts exigibles sur les résultats		3 494 696,01	2 332 184,90
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		282 931 696,50	186 892 220,05
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		269 099 337,46	178 701 226,28
VIII Résultat net des activités ord.			
Produits extraordinaires (à préciser)		101 105,79	98 242,95
Charges extraordinaires (à préciser)			
IX Résultat extraordinaire		101 105,79	98 242,95
X Résultat net de l'exercice		13 633 466,83	8 289 236,72
Part du résultat des sociétés mises en équivalence			
XI Résultat net consolidé(1)			
dont part des minoritaires(1)			
part du groupe(1)			

الملحق رقم (22) :جدول حسابات النتائج للمؤسسة السادسة سنة 2018_2019.